

مِنْهُمْ جُ الْأَشْأَعِزَّةُ فِي الْحَقِيقَةِ

تَأَلَّفَ
الدُّكُورُ سَفَرُ الْحَوَالِي
عميد كلية أصول الدين بجامعة محمدية سعود



مكتبة العلم

أش الشيخ على الغايات - خلف مسرح الجمهورية - القاهرة

ت : ٣٩٠٩٨٣٩

منهج الاشارة في الصفات

تأليف

الدكتور سفر الحوالي

عميد كلية أصول الدين

جامعة محمد بن سعود

مكتبة العلم

١٠- الشيوخ على الطائفة - حلقه مسج المهورنة بالناهرة

ت : ٣٩٠٩٨٣٩

منهج الأشاعرة في العقيدة

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده . وبعد :

فقد اطلعت على ما نشرته مجلة (المجتمع) في الأعداد من رقم ٦٢٧ — ٦٣٢ ، والمقابلة السابقة لها وكذلك المقاتلان المتضادتان في العدد ٦٤٦ مما كتبه الشيخان الفوزان والصابوني عن مذهب الأشاعرة .

وإذا كان من حق أى قارئ مسلم أن يهتم بالموضوع وأن يدلى برأيه إن كان لديه جديد ، فكيف بمن هو متخصص في هذا الموضوع مثلى ؟

فالأشاعرة جزء من موضوع رسالتى للدكتوراه « ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامى » إذ هى أكبر فرق المرجئة الغلاة . ولن أستعجل نتائج بحثى ولكن حسبى أن أدعى دعوى وأطرحها للمناقشة وأقبل بكل سرور من يدلى بوجهة نظره فيها ..

فمن واقع إسلامى وتخصصى رأيت أن أقول كلمة عسى الله أن ينفع بها ، — ويعلم الله أننى لو لم أشعر أن قولها واجب ضرورى لما سطرتها — ولكن الموضوع أكبر من أن يسكت عليه أو يجامل فيه .

ولى على كلا الشيخين ملاحظات :

(١) أما الصابونى فلا يؤسفى أن أقول إن ما كتبه عن عقيدة السلف والأشاعرة يفتقر إلى أساسيات بدائية لكل باحث في العقيدة كما أن أسلوبه بعيد كثيراً عن المنهج العلمى الموثق وعن الأسلوب المتعقل الرصين .

وقد استبشرت بالبيان الأخير خيراً وحسبته بيان رجوع وبراءة فإذا هو بيان
اصرار وتوكيد .

ونظراً لكونه ليس إلا جزءاً من تيار بدعى يراد له اكتساح الأمة . ونظراً
لتعرضه لقضايا بالغة الخطورة تحتاج إلى بحث مستفيض لا تسعه المقالات
الصحفية فسوف أرجىء الكلام عنه إلى حين يتيسر لي بإذن الله إخراج الرد في
الصورة التي أراها .

وليكن معلوماً أن هذا الرد الموعود ليس مقصوداً به الصابوني ولا غيره من
الأشخاص فالمسألة أكبر من ذلك وأخطر ، إنها مسألة مذهب بدعى له وجوده
الواقعي الضخم في الفكر الإسلامي حيث تمتلئ به كثير من كتب التفسير
وشروح الحديث وكتب اللغة والبلاغة والأصول فضلاً عن كتب العقائد
والفكر ، كما أن له جامعاته الكبرى ومعاهده المنتشرة في أكثر بلاد الإسلام من
الفلين إلى السنغال .

وقد ظهرت في الآونة الأخيرة محاولات ضخمة متواصلة لترميمه وتحديثه
تشرف عليها هيئات رسمية كبرى ويغذيها المستشرقون بما ينشونه من تراثه
ويخرجون من مخطوطاته .

ولهذا وجب على كل قادر أن يبين لأمته الحق وينصح لها مهما لقي فإن مما
كان يبايع عليه النبي ﷺ أصحابه النصيح لكل مسلم وأن يقولوا الحق لا
تأخذهم فيه لومة لائم .

أما فضيلة الشيخ الفوزان فقد أحسن إلى (الجمع) وقرائها بتلك المقالة
القيمة ، فقد عرض فيها — على قصرها — حقائق أصولية مركزة في أسلوب
علمي رصين .

وله العذر كل العذر — إذا لم يستوف الرد على الصابوني وبيان التناقضات
التي هي سمة من سمات المنهج الأشعري نفسه ، لأن الموضوع أكبر من أن تحيط
به مقالة صحفية .

ولهذا رأيت من واجبي أن أضيف إلى ما كتبه فضيلته مستدركاً ما لا يجوز تأجيله إلى ظهور الرد المتكامل :-

أولاً : فات فضيلته أن يرد على الصابوني فيما عزاه إلى شيخ الإسلام - مكرراً إياه - من قوله «الأشعرية أنصار أصول الدين والعلماء أنصار فروع الدين» .

ولعل الشيخ وثق في نقل الصابوني مع أن الصابوني - على ما أرجح - أول من يعلم بطلان نسبة هذا الكلام لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ولغة العبارة نفسها ليست من أسلوب شيخ الإسلام ، والغريب حقاً أنه أعاد هذا العزو في بيانه الأخير بالعدد ٦٤٦ مؤكداً إصراره على التمويه والتدليس .

وأنا أطلب من كل قارئ أن يراجع النص في ج ٤ ص ١٦ من مجموع الفتاوى ليجد بنفسه قبل تلك العبارة نفسها كلمة «قال» فالكلام محكى منقول وقائله هو المذكور في أول الكلام - آخر سطر من ص ١٥ - حيث يقول شيخ الإسلام :

«وكذلك رأيت في فتاوى الفقيه أبي محمد فتوى طويلة .. قال فيها : «إلى أن يقول :

«قال : وأما لعن العلماء الأئمة الأشعرية فمن لعنهم عزز وعادت اللعنة عليه ... والعلماء أنصار فروع الدين والأشعرية أنصار أصول الدين .

«قال : وأما دخولهم النار .. الخ

وفي آخر هذه الفتوى نفسها يقول شيخ الإسلام (ص ١٥٨ - ١٥٩ ، وأنظر أيضاً ١٥٦) .

«وأيضاً فيقال لهؤلاء الجهمية الكلامية كصاحب هذا الكلام أبي محمد وأمثاله كيف تدعون طريقة السلف وغاية ما عند السلف أن يكونوا متابعين لرسول الله ﷺ ؟» .

« إلى أن يقول » وأبو محمد وأمثاله قد سلكوا مسلك الملاحدة الذين يقولون
إن الرسول لم يبين الحق في باب التوحيد^(١) . الخ

وبهذا يتضح قطعاً :

(أ) أن العبارة المذكورة ليست من قول شيخ الإسلام بل قائلها أشعري يمدح
مذهبه^(٢) .

(ب) أن شيخ الإسلام نسب هذا القائل ومذهبه إلى الجهمية الكلائية واتباع
طريقة الملاحدة وأنكر عليهم إدعاء طريقة السلف وهذا ينفي ما حاول
الصابوني تدليسه في مقالاته الست تماماً .

وبالمناسبة أذكر بعض ما يحضرنى من الكتب التى ألفها شيخ الإسلام في
الرد على الأشاعرة نصاً غير التى رد عليهم فيها مع غيرهم : —

١ — درء تعارض العقل والنقل وهو كله رد عليهم بالأصالة كما نص في
مقدمته . حيث استفتحه بذكر قانونهم الكلى الآتى في ص ١٢ .

٢ — بيان تليس الجهمية المسمى نقض التأسيس ، رد فيه على إمامهم الثانى
« الفخر الرازى » . صاحب تأسيس التقديس أو أساس التقديس .

٣ — التسعينية وهى التى كتبها فى الأشهر الأخيرة من حياته — رحمه الله —
جواباً عن محاكمة الأشاعرة له^(٣) .

(١) وأنظر أيضاً ص ١٥٦ من الجزء نفسه وهذا الكلام المنقول من ص ١٥٨ لابد أن الصابونى قرأه
لأنه استشهد بكلام بعده فى ص ١٦٧ من الفتوى .

(٢) قائلها هو أبو محمد الجوينى والد أبى المعالى (توفى ٤٤٠) وقد رجع فى آخر عمره إلى عقيدة
السلف وشهد له بذلك شيخ الإسلام فى مواضع ، وكتب فى تويته « النصيحة » المطبوعة مع المجموعة
النيرية ، وطبعها المكتب الإسلامى معزوة إلى ابن شيخ الحزامين وهو خطأ . ومناسبة فتواه هذه هى
صدور مراسيم سلطانية بلعن أصحاب البدع — ومنهم الأشاعرة — على المنابر ، انظر المنتظم لابن
الجوزى حوادث سنة ٤٣٣ وما بعدها .

(٣) وهى أول رسالة فى المجلد الخامس من الفتاوى الكبرى (الطبعة الطويلة) وهى تشمل الجزء
الخامس كله من الطبعة التى قدم لها مخلوف ، وسمعت أنها تحقق بجامعة الإمام وهى جديرة بالعناية .

٤ — شرح العقيدة الأصفهانية وهى شرح لعقيدة الشمس الأصفهاني التي جرى فيها على بعض أصول الأشاعرة

٥ — الفتوى الحموية : معروفة .

٦ — الرسالة المدنية : وهى فى الجزء السادس من مجموع الفتاوى .

٧ — النبوات : وهو نقض لكلام الباقلاني خاصة والأشاعرة عامة فى النبوات .

٨ — الإيمان : وهو نقد للأشاعرة فى الإيمان وذكر بقية المرجئة تبعا .

٩ — القاعدة المراكشية : وهى كاليان لمذهب الإمام مالك وأئمة المالكية فى العقيدة ضد المتأخرين من مالكية المغاربة المائلين إلى مذهب الأشعرى ، وهى فى الجزء الخامس من مجموع الفتاوى وطبعت محققه .

١٠ — المناظرة فى العقيدة الواسطية : ألفها فى محاكمة الأشاعرة له بسبب الواسطية وهى فى الجزء الثالث من مجموع الفتاوى .

١١ — الاستقامة : كتبه نقضا لكتاب القشيري الصوفي الأشعرى وبين فيه أن عقيدة أئمة السلوك المعتبرين هى مذهب السلف وأن بداية الانحراف فى العقيدة عند المتسبين للتصوف فى الجملة إنما جاءت متأخرة فى أوائل القرن الخامس حين أنتشر مذهب الأشعرى . ولتلميذه ابن القيم — رحمه الله — فى الرد على الأشاعرة كتب منها : —

(١) مختصر الصواعق المرسله ناقش فيه أصولهم ومنها موقفهم من النصوص .

(٢) شفاء العليل : معظمه عنهم .

(٣) العقيدة النونية : معظمها عنهم .

(٤) إجتماع الجيوش الإسلامية : كله رد على مذهبهم خصوصا فى نفى

العلو . هذا ولم يصدر من شيخ الإسلام مدح مطلق للأشاعرة أبدا وإنما غاية مدحه لهم (كما فى ج ١٢ من الفتاوى) أن يصفهم بأنهم أقرب من غيرهم وأن

مذهبهم مركب من الوحي والفلسفة أو يمدح المشتغلين منهم بالحديث لا لكونهم أشاعرة ولكن لاشتغالهم بالسنة مع سؤال المغفرة لهم فيما وافقوا فيه متكلمى مذهبهم . لكن هذا أقل بكثير من المواضع التى صرح فيها بتبديعهم وتضليلهم وفساد منهجهم فهى أكثر من أن تحصر . كما أنه حدد — رحمه الله — متى يعد المنتسب إلى الأشعرى من أهل السنة فقال :

«أما من قال منهم بكتاب الإبانة الذى صنفه الأشعرى فى آخر عمره ولم يظهر مقالة تناقض ذلك فهذا يعد من أهل السنة ، لكن مجرد الانتساب إلى الأشعرى بدعة لاسيما لأنه بذلك يوهم أحسناً لكل من انتسب هذه النسبة وينفتح بذلك أبواب شر»^(١) ... أى أن من كان على عقيدة السلف منهم لا ينبغى له الانتساب للأشعرى لأنه بدعة ومذمة .

ثانياً : أحسن الشيخ فى مطالبة الصابونى بأى دليل صحيح على مسألة تكفير الأشاعرة ، ويضاف إلى كلام فضيلته :

إن الحاصل فعلاً هو العكس فالأشاعرة هم الذين كفروا وما يزالون يكفرون أتباع السلف بل كفروا كل من قال إن الله تعالى موصوف بالعلو — كما سيأتى هنا — وحسبك تكفيرهم واضطهادهم لشيخ الإسلام وهو ما لم يفعله أهل السنة بعالم أشعرى قط . وقد سطر — رحمه الله — بعض جورهم عليه فى أول التسعينية وصرح به كل من كتب عن سيرته . ولولا الإطالة لأوردت بعض ما تصرح به كتب عقيدتهم من إتهامه بالزندقة والكفر والضلال . ومن الأمثلة المعاصرة كتب الكوثرى ومقالاته وكتاب «براءة الأشعرين» وكتاب «ابن تيمية ليس سلفياً» وبعض ما فى كتاب «أركان الإيمان»^(٢) .

(١) مجموع الفتاوى : ٣٥٩/٩ .

(٢) وأنظر عن القدامى : الرد الوافر على من زعم أن ابن تيمية شيخ الإسلام كافر ، وكتاب الحصنى : دفع شبهة من شبه وتمرد . وللعلم فبعض هذه الكتب المعاصرة باسم مستعار . ومن أعترف بموقفهم من شيخ الإسلام الشيخ محمد أبوزهرة فى كتابه ابن تيمية ص ٥٦ ومن ذلك قول صاحب حواشى على شرح الكبرى للسوسى قوله : «ابن تيمية .. أى الحبل المشهور زنديق وبغضه للدين وأهله لا يخفى» ص ٦٢ . وأنظر فى كتاب وهبى غاوى أركان الإيمان ص ٢٩٧ — ٢٩٩ .

فيا عجباً لهؤلاء القوم يكفرونه ثم يدعون أنهم وإياه على مذهب واحد ويشملهم جميعاً اسم «السنة والجماعة» !! وإذا كانت كتب الأشاعرة تتبرأ من «الحشوية والمجسمة والناطقة» وغير ذلك مما يلقبون به أهل السنة والجماعة فكيف يكونون وهم سواء !!

ثالثاً : كان بودى أن يفصل الشيخ معنى مصطلح أهل السنة ودخول الأشاعرة فيه أو عدمه وهى التى يدندن حولها الصابونى ، وأنا أوجزه جداً فأقول : إن مصطلح أهل السنة والجماعة يطلق ويراد به معنيان :

(أ) المعنى الأعم : وهو ما يقابل الشيعة فيقال : المنتسبون للإسلام قسمان : أهل السنة والشيعة ، مثلما عنون شيخ الإسلام كتابه فى الرد على الرافضى «منهاج السنة» وفيه بين هذين المعنيين^(١) وصرح أن ما ذهبت إليه الطوائف المبتدعة من أهل السنة بالمعنى الأخص .

وهذا المعنى يدخل فيه كل من سوى الشيعة كالأشاعرة . لاسيما والأشاعرة فيما يتعلق بموضوع الصحابة والخلفاء متفقون مع أهل السنة وهى نقطة الاتفاق المنهجية الوحيدة كما سياتى .

(ب) المعنى الأخص : وهو ما يقابل المبتدعة وأهل الأهواء وهو الأكثر استعمالاً وعليه كتب الجرح والتعديل فإذا قالوا عن الرجل أنه صاحب سنة أو كان سنياً أو من أهل السنة ونحوها فالمراد أنه ليس من إحدى الطوائف البدعية كالحوارج والمعتزلة والشيعة وليس صاحب كلام وهوى .

وهذا المعنى لا يدخل فيه الأشاعرة أبداً بل هم خارجون عنه وقد نص الإمام أحمد وابن المدينى على أن من خاض فى شئ من علم الكلام لا يعتبر من أهل السنة وإن اصاب بكلامه السنة حتى يدع الجدل ويسلم للنصوص ، فلم يشترطوا موافقة السنة فحسب بل التلقى والاستمداد منها^(٢) فمن تلقى من

(١) ج ٢ ص ١٦٣ تحقيق محمد رشاد سالم .

(٢) أنظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، اللالكافى ، تحقيق الأخ أحمد بن سعد بن حمدان :

١٥٧/١ ، ١٦٥ .

السنة فهو من أهلها وإن أخطأ ومن تلقى من غيرها فقد أخطأ وإن وافقها في النتيجة .

والأشاعرة — كما سترى — تلقوا واستمدوا من غير السنة ولم يوافقوها في النتائج فكيف يكونون من أهلها .

وسنأتى بحكمهم عند أئمة المذاهب الأربعة من الفقهاء فما بالك بأئمة الجرح والتعديل من أصحاب الحديث : —

١ — عند المالكية :

روى حافظ المغرب وعلمها الفذ ابن عبد البر بسنده عن فقيه المالكية بالمشرق ابن خويز منداد «أنه قال في كتاب الشهادات شرحاً لقول مالك لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء ، وقال :

«أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبداً ويهجر ويؤدب على بدعته فإن تمادى عليها استتيب منها»^(١) .

وروى ابن عبد البر نفسه في «الانتقاء» عن الأئمة الثلاثة «مالك وأبي حنيفة والشافعي» نهيهم عن الكلام وزجر أصحابه وتبديعهم وتعزيرهم ومثله ابن القيم في إجماع الجيوش الإسلامية فماذا يكون الأشاعرة إن لم يكونوا أصحاب كلام ؟

٢ — عند الشافعية :

قال الإمام أبو العباس بن سريج الملقب بالشافعي الثاني وقد كان معاصراً للأشعري : «لا نقول بتأويل المعتزلة والأشعرية والجهمية والملحدة والمجسمة والمشبهة والكرامية والمكيعة بل نقبلها بلا تأويل ونؤمن بها بلا تمثيل»^(٢) .

(١) جامع بيان العلم وفضله ١١٧/٢ تحقيق عثمان محمد عثمان ، وهو في ٩٦/٢ من الطبعة النيرية .
(٢) توفى ابن سريج سنة ٣٠٦ : أنظر تاريخ بغداد ٢٩٠/٤ وسير أعلام النبلاء ٢٠١/١٤ والظاهر أنه توفى قبل رجوع الأشعري لمذهب السلف ، والأشعري توفى ٣٢٤ أو ٣٣٠ على قولين . وأنظر عقيدة ابن سريج في إجماع الجيوش الإسلامية ٦٢ .

قال الإمام أبو الحسن الكرجي من علماء القرن الخامس الشافعية ما نصه :
« لم يزل الأئمة الشافعية يأتقون ويستتكفون أن ينسبوا إلى الأشعري ويتبرأون
مما بنى الأشعري مذهبه عليه وينهون أصحابهم وأحبائهم عن الحوم حواله على
ما سمعت من عدة من المشايخ والأئمة ، وضرب مثلاً بشيخ الشافعية في عصره
الإمام أبو حامد الاسفرائيني الملقب « الشافعي الثالث » قائلاً :

« ومعلوم شدة الشيخ على أصحاب الكلام حتى ميز أصول فقهِ الشافعي من
أصول الأشعري ، وعلّق عنه أبو بكر الراذقاني وهو عندي ، وبه اقتدى الشيخ
أبو إسحاق الشيرازي في كتابيه اللمع والتبصرة حتى لو وافق قول الأشعري
وجهاً لأصحابنا ميّزة وقال : « هو قول بعض أصحابنا وبه قالت الأشعرية ولم
يعدهم من أصحاب الشافعي ، استتكفوا منهم ومن مذهبهم في أصول الفقه
فضلاً عن أصول الدين » (١) ١ هـ .

وبنحو قوله بل أشد منه قال شيخ الإسلام الهروي الأنصاري (٢) .

٣ — الخنيفة : معلوم أن واضع الطحاوية وشارحها كلاهما حنفيان ، وكان
الإمام الطحاوي معاصراً للأشعري وكب هذه العقيدة لبيان معتقد الإمام أبي
حنيفة وأصحابه وهي مشابهة لما في الفقه الأكبر عنه وقد نقلوا عن الإمام أنه
صرح بكفر من قال إن الله ليس على العرش أو توقف فيه ، وتلميذه أبو يوسف
كفر بشراً المريسي ، ومعلوم أن الأشاعرة ينفون العلو وينكرون كونه تعالى على
العرش ومعلوم أيضاً أن أصولهم مستمدة من بشر المريسي !! (٣) .

(١) السعنية : ٢٣٨ — ٢٣٩ وأنظر شرح الأصفهانية : ٣١ من ج ٥ من الفتاوى الكبرى نفسها
وأنظر عن الكرجي وعقيدته : إجماع الجيوش الإسلامية ومختصر العلو وله ترجمة من طبقات الشافعية
لابن السبكي وطبقات الشافعية لابن كثير (مخطوط) جليل أمين .

(٢) يلاحظ أن كلا من الشافعية والحنابلة يدعي الهروي لمذهبهم ورحيخ شيخ الإسلام أنه يأخذ من
كليهما ويتبع الأثر أنظر (شيخ الإسلام عبد الله الهروي ص ٩٦ وقوله فيهم نقله في السعنية :
٢٧٧ عن كتاب ذم الكلام وهو يحقق بجامعة الإمام كما قرأت . وأنظر أيضاً عن موقف الشافعية د.،
التعارض ١٠٦/٢ .

(٣) أنظر غير ما ذكر سير أعلام النبلاء ترجمة بشر ٢٠٠/١٠ — ٢٠١ والحموية : ١٤ — ١٥
طبعة قصي الخطيب .

٤ — الخنابلة : موقف الخنابلة من الأشاعرة أشهر من أن يذكر فمئذ بدع الإمام أحمد « ابن كلاب » وأمر بهجره — وهو المؤسس الحقيقي للمذهب الأشعري — لم يزل الخنابلة معهم في معركة طويلة ، وحتى في أيام دولة نظام الملك — التي استطالوا فيها — وبعدها كان الخنابلة يخرجون من بغداد كل واعظ يخلط قصصه بشيء من مذهب الأشاعرة ، ولم يكن ابن القشيري إلا واحداً ممن تعرض لذلك ، وبسبب انتشار مذهبهم وإجماع علماء الدولة لاسيما الخنابلة على محاربه أصدر الخليفة القادر منشور « الاعتقاد القادري » أوضح فيه العقيدة الواجب على الأمة اعتقادها سنة ٤٣٣ هـ ^(١).

هذا وليس ذم الأشاعرة وتبديعهم خاصة بأئمة المذاهب المعتبرين بل هو منقول أيضا عن أئمة السلوك الذين كانوا أقرب إلى السنة وأتباع السلف ، فقد نقل شيخ الإسلام في الاستقامة كثيرا من أقوالهم في ذلك وأنهم يعتبرون عقيدة الأشعرية منافيا لسلوك طريق الولاية والاستقامة حتى أن عبد القادر الجيلاني لما سئل « هل كان لله ولي على غير اعتقاد أحمد بن حنبل ؟ » قال : ما كان ولا يكون ^(٢).

فهذا موجز مختصر جداً لحكم الأشاعرة في المذاهب الأربعة فما ظنك بحكم رجال الجرح والتعديل ممن يعلم أن مذهب الأشاعرة هو رد خبر الآحاد جملة وأن في الصحيحين أحاديث موضوعة أدخلها الزنادقة .. وغيرها من الطوام وأنظر إن شئت ترجمة إمامهم المتأخر الفخر الرازي في الميزان ولسان الميزان . فالحكم الصحيح في الأشاعرة أنهم من أهل القبلة لاشك في ذلك أما أنهم من أهل السنة فلا وسيأتي تفصيل ذلك في الموضوعات التالية :

وها هنا حقيقة كبرى أثبتتها علماء الأشعرية الكبار بأنفسهم — كالجويني وابنه أبي المعالي والرازي والغزالي وغيرهم — وهي حقيقة إعلان حيرتهم

(١) انظر المنتظم لابن الجوزي أحداث سنة : ٤٣٣ ، ٤٦٩ ، ٤٧٥ وغيرها ج ٨ و ج ٩ .

(٢) ص ٨١ — ٨٩ و ١٠٥ — ١٠٩ .

وتوبتهم ورجوعهم إلى مذهب السلف ، وكتب الأشعرية المتعصبة مثل طبقات الشافعية أوردت ذلك في تراجمهم أو بعضه فما دلالة ذلك ؟

إذا كانوا من أصلهم على عقيدة أهل السنة والجماعة فعن أى شيء رجعوا ؟ . ولماذا رجعوا ؟ وإلى أى عقيدة رجعوا ؟

رابعاً : دعوى الأشاعرة أن أكثر أئمة المسلمين على مذهبهم دعوى عارية عن الدليل يكذبها الواقع التاريخي ، وكتب الأشاعرة نفسها عند تعريف مذهبي السلف والخلف تقول إن مذهب السلف هو مذهب القرون الثلاثة وبعضها يقول إنه مذهب القرون الخمسة^(١) فماذا بقي بعد هذه القرون ؟

وصدقوا فالثابت تاريخياً أن مذهب الأشاعرة لم ينتشر إلا في القرن الخامس أثر انتشار كتب الباقلاني^(٢) .

ولولا ضيق المجال لسردت قائمة متوازية أذكر فيها كبار الأشاعرة ومن عاصروهم من كبار أهل السنة والجماعة الذين يفوقون أولئك عدداً وعلماً وفضلاً ، وحسبك ما جمعه ابن القيم في إجماع الجيوش الإسلامية والذهبي في العلو وقبلهما اللالكائي .

أما عوام المسلمين فالأصل فيهم أنهم على عقيدة السلف لأنها الفطرة التي يولد عليها الإنسان وينشأ عليها المسلم بلا تلقين ولا تعليم (من حيث الأصل) فكل من لم يلقنه المبتدعة بدعتهم ويدرسوه كتبهم فليس من حق أى فرقة أن تدعيه إلا أهل السنة والجماعة .

ومن الأدلة على ذلك الإنسان الذي يدخل في الإسلام حديثاً ، فهل تستطيع أى فرقة أن تقول أنه معتزلي أو أشعري ؟ أما نحن فبمجرد إسلامه يصبح واحداً منا .

(١) ومنها شرح الباجوري — أو اليجوري — على الجوهرة ٨٢/١ طبعة محمد علي صبح .

(٢) أنظر الاستقامة : ١٠٥ وتبين كذب المفترى ابن عساكر ٤١٠ بتحقيق الكوثري .

وإن شئت المثل على عقيدة العوام فاسأل الملايين من المسلمين شرقاً وغرباً هل فيهم من يعتقد أن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته كما تقول الأشاعرة .

أم أنهم كلهم مفطورون على أنه تعالى فوق المخلوقات ، وهذه الفطرة تظل ثابتة في قلوبهم حتى وإن وجدوا من يلقيهم في أذهانهم تلك المقولة الموروثة عن فلاسفة اليونان^(١) .

وقس على هذا نظرية الكسب والكلام النفسى ونفى التأثير وأشباهاها مما سترى في عقائد الأشاعرة على أن الموضوع الذى يجب التنبيه إليه هو التفريق بين متكلمي الأشاعرة كالرازى والآمدى والشهر ستانى والبغدادى والإيجى ونحوهم وبين من تأثر بمذهبهم عن حسن نية وإجتهاد أو متابعة خاطئة أو جهل بعلم الكلام أو لاعتقاده أنه لا تعارض بين ما أخذ منهم وبين النصوص ومن هذا القسم أكثر الأفاضل الذين يحتاج بذكرهم الصابونى وغيره وعلى رأسهم الحافظ ابن حجر — رحمه الله — .

ولست أشك أن الموضوع يحتاج لبسط وإيضاح ومع هذا فإننى أقدم للقراء لمحة موجزة عن موقف ابن حجر من الأشاعرة :

من المعلوم أن إمام الأشعرية المتأخر الذى ضبط المذهب وقعد أصوله هو الفخر الرازى (ت ٦٠٦ هـ) ثم خلفه الآمدى (٦٣١ هـ) والآرموى (٦٨٢ هـ) فنشرا فكره في الشام ومصر واستوفيا بعض القضايا في المذهب (ونقدوا فكر هؤلاء الثلاثة هو الذى كان الموضوع الرئيسى في كتاب درء التعارض) وأعقبهم الأيجى صاحب المواقف (الذى كان معاصراً لشيخ الإسلام ابن تيمية) فألف «المواقف» الذى هو تقنين وتنظيم لفكر الرازى ومدرسته وهذا الكتاب هو عمدة المذهب قديماً وحديثاً .

(١) بل أن متكلمي الأشاعرة الذين يتفون العلو بكل جرأة ويستدون إلى شبهات كثيرة ، تجرد في خبايا كلامهم أتراراً به دون أن يشعروا . لأن مقابلة الفطرة من أصعب الأمور .

فالرازى مثلاً — مع إنكاره الشديد للعلو في (التأسيس والتفسير) قال في التفسير أن الله (خف بقارون فجعل الأرض فوقه ورفع محمداً ﷺ فجعله قاب قوسين تحته) ٢٤٨/١ . ط . بيروت .

وقد ترجم الحافظ الذهبي — رحمه الله — في الميزان وغيره للرازي والآمدي بما هم أهل له ، ثم جاء ابن السبكي — ذلك الأشعري المتعصب — فتعقبه وعنف عليه ظلماً . ثم جاء ابن حجر — رحمه الله — فألف لسان الميزان فترجم لهما بطبيعة الحال — ناقلًا كلام ابن السبكي ونقده للذهبي^(١) — ولم يكن يخف عليه مكائنتهما وإمامتهما في المذهب كما ذكر طرفاً من شنائع الأرموى ضمن ترجمة الرازي .

فماذا كان موقف ابن حجر ؟ لأن موقفه هو الذي يحدد انتباهه لفكر هؤلاء القوم أو عدمه — إن الذي يقرأ ترجمتهما في اللسان لا يمكن أن يقول إن ابن حجر على مذهبهما أبداً كيف وقد أورد نقولاً كثيرة موثقة عن ضلالتهم وشنائعهما التي لا يقرأها أي مسلم فضلاً عما هو في علم الحافظ وفضله . على أنه قال في آخر ترجمة الرازي «أوصى برصية تدل على أنه حسن اعتقاده» .

وهذه العبارة التي قد يفهم منها أنها متعاطفة مع الرازي ضد مهاجميه هي شاهد لما نقول نحن هنا فإن وصية الرازي التي نقلها ابن السبكي نفسه صريحة في رجوعه إلى مذهب السلف .

فبعد هذا نسأل :

أكان ابن حجر يعتقد أو يؤيد عقيدة الرازي التي في كتبه أم عقيدته التي في وصيته ؟ الإجابة واضحة من عبارته نفسها .

هذه واحدة

والأخرى : أن الحافظ في الفتح قد نقد الأشاعرة باسمهم الصريح وخالفهم فيما هو من خصائص مذهبهم فمثلاً خالفهم في الإيمان ، وإن كان تقريره لمذهب السلف فيه يحتاج لتحرير . ونقدم في مسألة المعرفة وأول واجب على المكلف في أول كتابه وآخره^(٢) .

(١) ترجمة الرازي : ٤٢٦/٤ والآمدي : ١٣٤/٦ .

(٢) انظر فتح الباري : ٤٦/١ ، ٢٥٧/٣ — ٣٦١ — ٢٤٧/١٣ — ٣٥٠ .

كما أنه نقد شيخهم في التأويل «ابن فورك» في تأويلاته التي نقلها عنه في شرح كتاب التوحيد من الفتح وضم التأويل والمنطق مرجحا منهج الثلاثة قرون الأولى كما أنه يخالفهم في الإحتجاج بحديث الآحاد في العقيدة^(١) وغيرها من الأمور التي لا مجال لتفصيلها هنا .

والذي أراه أن الحافظ — رحمه الله — أقرب شيء إلى عقيدة مفوضة الخنابلة كآبي يعلى ونحوه ممن ذكرهم شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل^(٢) ووصفهم بمحبة الآثار والتمسك بها لكنهم وافقوا بعض أصول المتكلمين وتابعوهم ظانين صحتها عن حسن نية .

وقد كان من الخنابلة من ذهب إلى أبعد من هذا كأبن الجوزي وابن عقيل وابن الزاغوني . ومع ذلك فهؤلاء كانوا أعداء الداء للأشاعرة ، ولا يجوز بحال أن يعتبروا أشاعرة فما بالك بأولئك .

والظاهر أن سبب هذا الاشتباه في نسبة بعض العلماء للأشاعرة أو أهل السنة والجماعة هو أن الأشاعرة فرقة كلامية انشقت عن أصلها «المعتزلة» ووافقت السلف في بعض القضايا وتأثرت بمنهج الوحي ، في حين أن بعض من هم على مذهب أهل السنة والجماعة في الأصل تأثروا بسبب من الأسباب بأهل الكلام في بعض القضايا وخالفوا فيها مذهب السلف .

فإذا نظر الناظر إلى الموضع التي يتفق فيها هؤلاء وهؤلاء ظن أن الطائفتين على مذهب واحد . فهذا التداخل بينهما هو مصدر اللبس .

وكثيرا ما تجد في كتب الجرح والتعديل — ومنها لسان الميزان للحافظ ابن حجر — قولهم عن الرجل أنه وافق المعتزلة في أشياء من مصنفاته أو وافق الخوارج في بعض أقوالهم وهكذا ومع هذا لا يعتبرونه معتزليا أو خارجيا ، وهذا المنهج إذا طبقناه على الحافظ وعلى النووي وأمثالهما لم يصح اعتبارهم أشاعرة وإنما يقال وافقوا الأشاعرة في أشياء ، مع ضرورة بيان هذه الأشياء

(١) انظر فتح الباري ٤٦/١ ، ٣٥٧/٣ — ٣٦١ ، ٣٤٧/١٣ — ٣٥٠ .

(٢) المصدر السابق : ٢٥٣/١٣ ، ٢٥٩ ، ٤٠٧ وغيرها كثير . .

وإستدراكها عليهم حتى يمكن الاستفادة من كتبهم بلا توجس في موضوعات العقيدة^(١) .

خامسا : قال فضيلة الشيخ الفوزان عن الأشاعرة : « نعم هم من أهل السنة والجماعة في بقية أبواب الإيمان والعقيدة وليسوا منهم في باب الصفات » .

وهذا سبق قلم من فضيلته ومثل هذه الدعوى هي التي يهش لها الأشاعرة المعاصرون ويروجونها ، لأنه إذا كان الفارق هو الصفات فقط قالوا إن الخلاف فيها أصله الاجتهاد والكل متفقون على التنزيه فكأنه لا خلاف إذن ... وربما قالوا نحن مستعدون أن نثبت لله بدأ وعينا وسائر الصفات في سبيل توحيد الصف ووحدة الكلمة !!!

وليكن معلوما أن ابتداء أمر الأشاعرة أنهم توسلوا إلى أهل السنة أن يكفوا عن هجرهم وتبديعهم وتضليلهم وقالوا : نحن معكم ندافع عن الدين وننازل الملحد^(٢)ين ، فآغتر بهذا بعض علماء أهل السنة وسكتوا عنهم فتمكن الأشاعرة في الأمة ثم في النهاية استطالوا على أوكثك واستأثروا بهذا الأسم دون أهله ، وأصبحوا هم يضللون أهل السنة ويضطهدونهم ويلقبونهم بأشنع الألقاب . فحتى لا تتكرر هذه المشكلة وإحقاقا للحق رأيت من واجبي أن أسهم بتفصيل مذهب الأشاعرة في كل أبواب العقيدة ليتضح أنهم على منهج فكري مستقل في كل الأبواب والأصول ، ويختلفون مع أهل السنة والجماعة من أول مصدر التلقى حتى آخر السمعيات ماعدا قضية واحدة فقط .

وإليك هذه الأصول المنهجية في مذهبهم موجزة وميسرة ما أمكن — عدا أقوالهم في الصفات وعدا الفرعيات التي لا تدخل تحت حصر — مع التنبيه مقدما إلى ما بينها من تناقض لا يخفى على القارئ الفطن .

(١) وقد رأينا في واقعنا المعاصر علماء فضلاء وافقوا الاشتراكيين أو الديمقراطيين أو القوميين في أشياء للأسباب نفسها . ولم يعد لهم أحد اشتراكيين أو قوميين .

(٢) انظر سير أعلام النبلاء : ٩٠/١٥ ، مقابلة الأشعري لإمام السنة في عصره « البرهاري » انظر ترجمته في طبقات الحابلة ورسائله القيمة في السنة ، التي ساقها صاحب الطبقات .

الأول : مصدر التلقى :

(أ) مصدر التلقى عند الأشاعرة هو العقل وقد صرح الجوينى والرازي والبغدادى والغزالى والآمدى والآبجى وابن فورك والسنوسى وشراح الجوهرة وسائر أئمتهم بتقديم العقل على النقل عند التعارض ، وعلى هذا يرى المعاصرون منهم ، ومن هؤلاء السابقين من صرح بأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة أصل من أصول الكفر وبعضهم خففها فقال هو أصل الضلالة !!

ولضرورة الاختصار أكتفى بمثالين مع الاحالة إلى ما فى الحاشية لمن أراد المزيد :

الأول : وضع الرازى فى أساس التقديس القانون الكلى للمذهب فى ذلك فقال : « الفصل الثانى والثلاثون فى أن البراهين العقلية إذا صارت معارضة بالظواهر النقلية فيكيف يكون الحال فيها ؟

أعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شئ ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة :
(١) أما أن يصدق مقتضى العقل والنقل فيلزم تصديق النقيضين وهو محال .
(٢) وإما أن يطل فيلزم تكذيب النقيضين وهو محال .

(٣) وإما أن يصدق الظواهر النقلية ويكذب الظواهر العقلية وذلك باطل .
لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ وظهور المعجزات على محمد ﷺ .

ولو جوزنا القدح فى الدلائل العقلية القطعية صار العقل متهما غير مقبول القول . ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبول القول فى هذه الأصول وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة .

فثبت أن القدح فى العقل لتصحيح النقل يفضى إلى القدح فى العقل والنقل معا وأنه باطل .

ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية —
القاطعة بأن هذه الدلائل العقلية أما أن يقال أنها غير صحيحة^(١) . أو يقال إنها
صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها .

ثم إن جوزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع^(٢) بذكر تلك التأويلات على
التفصيل . وإن لم يجر التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى . فهذا هو القانون
الكلى المرجوع إليه في جميع التشابهات وبالله التوفيق ، ا هـ .

الثاني : يقول السنوسي (ت ٨٨٥) في شرح الكبرى :

« وأما من زعم أن الطريق بدأ إلى معرفة الحق الكتاب والسنة ويحرم ما
سواهما فالرد عليه أن حجتيهما لا تعرف إلا بالنظر العقلي ، وأيضاً فقد وقعت
فيهما ظواهر من إعتقادها على ظاهرها كفر عند جماعة وإبتدع » .

ويقول : « أصول الكفر ستة .. » ذكر خمسة ثم قال :

سادساً : التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير
عرضها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية » .

(ب) صرح متكلموهم — ومنهم من سبق في فقرة « أ » أن نصوص الكتاب
والسنة ظنية الدلالة ولا تفيد اليقين إلا إذا سلمت من عشر عوارض منها :
الاضمار والتخصيص والنقل والاشتراك والمجاز .. الخ . وسلمت بعد هذا من
المعارض العقلي بل قالوا : من إحتال المعارض العقلي !!

(ج) موقفهم من السنة خاصة أنه لا يثبت بها عقيدة بل المتواتر منها يجب
تأويله وإحادها لا يجب الاشتغال بها حتى على سبيل التأويل ، حتى إن إمامهم
الرازي قطع بأن رواية الصحابة كلهم مظنونة بالنسبة لعدالتهم وحفظهم

(١) يلاحظ أن الدلائل العقلية تشمل نصوص الكتاب والسنة معاً فكيف يقال أنها غير صحيحة دون
تفريق بينهما . مع أن مجرد إطلاقها على السنة وحدها في غاية الخطورة .

(٢) هل وصلت قيمة نصوص الروحي إلى حد أن الاشتغال بتأويلها — الذي هو تحريف لها يعتبر ترعاً
واحساناً ؟!

سواء ، وأنه في الصحيحين أحاديث وضعها الزنادقة .. إلى آخر ما لا استجيز نقله لغير المختصين ، وهو في كتابه أساس التقديس والأربعين .

(د) تقرأ في كتب عقيدتهم قديمها وحديثها المائة صفحة أو أكثر فلا تجد فيها آية ولا حديثاً لكنك قد تجد في كل فقرة «قال الحكماء» أو «قال المعلم الأول» أو «قالت الفلاسفة» ونحوها ..

(هـ) مذهب طائفة منهم وهم صوفيتهم — كالغزالي والجامي — في مصدر التلقي هو تقديم الكشف والذوق على النص وتأويل النص ليوافقه وقد يصححون بعض الأحاديث ويضعفونها حسب هذا الذوق كحديث إسلام أبوي النبي ﷺ ودخولها الجنة بزعمهم . ويسمون هذا «العلم اللدني» جرياً على قاعدة الصوفية «حدثني قلبي عن ربي»^(١) .

الثاني : اثبات وجود الله :

معلوم أن مذهب السلف هو أن وجوده تعالى أمر فطري معلوم بالضرورة والأدلة عليه في الكون والنفس والآثار والآفاق والوحي أجل من الحصر ، ففي كل شيء له آية وعليه دليل .

أما الأشاعرة فعندهم دليل يتيم هو دليل : الحدوث والقدم . وهو الاستدلال على وجود الله بأن الكون حادث وكل حادث فلا بد من محدث قديم وأخص صفات هذا القديم مخالفته للحوادث وعدم حلولها فيه ومن مخالفته للحوادث إثبات أنه ليس جوهرًا ولا عرضًا ولا جسمًا ولا في جهة ولا مكان .. الخ . ثم أطلالوا جدا في تقرير هذه القضايا هذا وقد رتبوا عليه من الأصول الفاسدة ما لا يدخل تحت العد مثل إنكارهم لكثير من الصفات

(١) انظر عن مصدر التلقي عندهم : درء تعارض العقل والنقل فهو كله رد عليهم وقد استفتح به ذكر قانونهم الكلي في التعارض . أساس التقديس للرازي : ١٦٨ — ١٧٣ ، الشامل للجويني : ٥٦١ ، الارشاد له : ٣٥٩ — ٣٦٠ ، شرح الكبرى للسبكي : ٥٠٢ ، المواقيت للابن أبي عمير : ٤٠ — ٤١ ، مختصر الصواعق ٣٣ ، ٢٥٨ مشكل الحديث لابن فورك : مقدمته وخاتمته .

أصول الدين للبغدادى : ١٢ ، كبرى اليقنيات : محمد سعيد رمضان البرطى الاهداء ، ٣٢ — ٣٣ ، الرسالة اللدنية للغزالي : ١١٤/١ — ١١٨ من مجموعة القصور العوالي

كالرضا والغضب والاستواء بشبهة نفى حلول الحوادث في القديم ونفى الجوهرية والعرضية والجهة والجسمية .. إلى آخر المصطلحات البدعية التي جعلوا نفيها أصولاً وأنفقوا الأعمار والمداد في شرحها ونفيها . ولو أنهم قالوا الكون مخلوق وكل مخلوق لابد له من خالق لكان أيسر وأخصر مع أنه ليس الدليل الوحيد ولكنهم تعمدوا موافقة الفلاسفة حتى في ألفاظهم^(١) .

الثالث : التوحيد :

التوحيد عند أهل السنة والجماعة معروف بأقسامه الثلاثة وهو عندهم أول واجب على المكلف ، أما الأشاعرة قداماؤهم ومعاصروهم فالتوحيد عندهم هو نفى الثنية أو التعدد ونفى التبعض والتركيب والتجزئة أى حسب تعبيرهم « نفى الكمية المتصلة والكمية المنفصلة » ومن هذا المعنى فسروا الإله بأنه الخالق أو القادر على الاختراع وأنكروا بعض الصفات كالوجه واليد والعين لأنها تدل على التركيب والأجزاء عندهم .

أما التوحيد الحقيقي وما يقابله من الشرك ومعرفته والتحذير منه فلا ذكر لها في كتب عقيدتهم إطلاقاً ولا أدرى أين يضعونه أفي كتب الفروع ؟ فليس فيها أم يتركونه بالمرّة فهذا الذي أجزم به .

أما أول واجب عند الأشاعرة فهو النظر أو القصد إلى النظر أو أول جزء من النظر أو ... إلى آخر فلسفتهم المختلف فيها وعندهم أن الإنسان إذا بلغ سن التكليف وجب عليه النظر ثم الإيمان واختلفوا فيمن مات قبل النظر أو في أثناءه . أيحكم له بالإسلام أم بالكفر ؟!

(١) انظر الأبواب الأولى من أى كتاب في عقيدتهم ، ومجموع الفتاوى : ٧/٢ — ٢٣ وأول شرح الأصبهانية . ويلاحظ أن تعمدهم استخدام كلمة (حدث) سببه أنهم لو قالوا (مخلوق) لأنهم الفلاسفة بأن هذا هو موضوع النزاع ولا يستدل بالدعوى على نفسها في نظرهم ، ومع هذا فالفلاسفة يقولون الكون قديم ولا نسلم أنه حادث ، فالأشاعرة كما قال شيخ الإسلام لا يسمونه نصروا ولا للفلاسفة كسروا .

وينكر الأشاعرة المعرفة الفطرية ويقولون إن من آمن بالله بغير طريق النظر فإنما هو مقلد ورجح بعضهم كفره واكتفى بعضهم بتعصيته ، وهذا ما خالفهم فيه الحافظ ابن حجر — رحمه الله — ونقل أقوالا كثيرة في الرد عليهم وإن لازم قولهم تكفير العوام بل تكفير الصدر الأول^(١) .

الرابع : الإيمان :

الأشاعرة في الإيمان مرجئة جهمية أجمعت كتبهم قاطبة على أن الإيمان هو التصديق القلبي ، واختلفوا في النطق بالشهادتين أيكفى عنه تصديق القلب أم لا بد منه ، قال صاحب الجوهرة :

وفسر الإيمان بالتصديق والنطق فيه الخلف بالتحقيق

وقد رجح الشيخ حسن أيوب من المعاصرين أن المصدق بقلبه ناج عند الله وإن لم ينطق بهما ومال إليه البوطي . فعلى كلامهم لا داعي لحرص النبي ﷺ أن يقول عمه أبو طالب لا إله إلا الله لأنه لاشك في تصديقه له بقلبه ، وهو ومن شابهه على مذهبهم من أهل الجنة !!

هذا وقد أولوا كل آية أو حديث ورد في زيادة الإيمان ونقصانه أو وصف بعض شعبه بأنها إيمان أو من الإيمان^(٢) .

ولهذا أطال شيخ الإسلام — رحمه الله — الرد عليهم بأسمائهم كالأشعري والباقلاني والجويني وشرح كتبهم وقرر أنهم على مذهب جهم بعينه . وفي رسالتي فصل طويل عن هذه القضية فلا أطيل به هنا .

(١) عن هذه الفقرة انظر : نهاية الأقدام للشهرستاني : ٩٠ ، شرح الكبرى : ٣٠٤ . غاية المرام للأمدى : ١٤٩ ، كبرى البقنيات : ٩٢ — ٩٣ ، الله جل جلاله ، سعيد حوى : ١٣١ أركان الإيمان لوهبي غوجي : ٣٠ : ويختص أول واجب والمعرفة الفطرية انظر : درء تعارض العقل والنقل ج ٧ ، ٨ ، ٩ كلها . الانصاف الباقلاني : ٢٢ ، الارشاد : ٣ . المواقف : ٣٢ — ٣٣ — الشامل : ١٢٠ ، أصول الدين للبغدادى : ٢٥٤ — ٢٥٥ ، فتح الباري ٣/٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٤٧/١٣ — ٣٥٨ .

(٢) انظر الانصاف : ٥٥ ، الارشاد : ٣٩٧ ، غاية المرام : ٣١١ ، المواقف : ٣٨٤ الإيمان لشيخ الإسلام : أكثره رد عليهم فلا حاجة لتحديد الصفحات ، تبسيط العقائد الإسلامية ، حسن أيوب : ٢٩ — ٣٣ كبرى البقنيات : ١٩٦

الخامس : القرآن :

وقد أفردت موضوعه لأهميته القصوى ، وهو نموذج بارز للمنهج الأشعري القائم على التلفيق الذى يسميه الأشاعرة المعاصرون «التوفيقية» حيث إلتج التوسط بين أهل السنة والجماعة وبين المعتزلة فى كثير من الأصول فتناقض واضطرب .

فمذهب أهل السنة والجماعة أن القرآن كلام الله غير مخلوق وأنه تعالى يتكلم بكلام مسموع تسمعه الملائكة وسمعه جبريل وسمعه موسى — عليه السلام — وسمعه الخلائق يوم القيامة .

ومذهب المعتزلة أنه مخلوق .

أما مذهب الأشاعرة فمن منطلق التوفيقية — التى لم يحالفها التوفيق — فرقوا بين المعنى واللفظ . فالكلام الذى يثبتونه لله تعالى هو معنى أزلى أبدي قائم بالنفس ليس بحرف ولا صوت ولا يوصف بالخبر ولا الانشاء .

واستدلوا بالبيت المنسوب للأختل النصراني :

أن الكلام لفى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

أما الكتب المنزلة ذات الترتيب والنظم والحروف — ومنها القرآن — فليست هى كلامه تعالى على الحقيقة بل هى «عبارة» عن كلام الله النفسى . والكلام النفسى شئ واحد فى ذاته لكن إذا جاء التعبير عنه بالعبرانية فهو توراة وإن جاء بالسريانية فهو إنجيل وإن جاء بالعربية فهو قرآن ، فهذه الكتب كلها مخلوقة ووصفها بأنها كلام الله مجازا لأنها تعبير عنه .

وإختلفوا فى القرآن خاصة فقال بعضهم : «إن الله خلقه أولا فى اللوح المحفوظ ثم أنزله فى صحائف إلى سماء الدنيا» فكان جبريل يقرأ هذا الكلام المخلوق ويبلغه لمحمد ﷺ . وقال آخرون : إن الله أفهم جبريل كلامه النفسى وأفهمه جبريل لمحمد ﷺ فالنزول نزول إعلام وإفهام لا نزول حركة وانتقال

(لأنهم ينكرون علو الله) ثم اختلفوا في الذى عبر عن الكلام النفسى بهذا اللفظ والنظم العربى من هو ؟ . فقال بعضهم : هو جبريل ، وقال بعضهم : بل هو محمد ﷺ !!

واستدلوا بمثل قوله تعالى : ﴿أَنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ في سورتي الحاقة والانشقاق حيث أضافه في الأولى إلى محمد ﷺ وفي الأخرى إلى جبريل بأن اللفظ لأحد الرسولين «جبريل أو محمد» وقد صرح الباقلاني بالأول وتابعه الجوينى .

قال شيخ الإسلام : «وفي إضافته تعالى إلى هذا الرسول تارة وإلى هذا تارة دليل على أنه إضافة بلاغ وأداء لا إضافة لإحداث لشيء منه وإنشاء كما يقول بعض المبتدعة الأشعرية من أن حروفه ابتداء من جبريل أو محمد مضاهاة في نصف قولهم لمن قال أنه قول البشر من مشركى العرب»^(١) .

وعلى القول بأن القرآن الذى نقرؤه في المصاحف مخلوق سار الأشاعرة المعاصرون وصرحوا ، فكشفوا بذلك ما أراد شارح الجوهرة أن يستره حين قال : «يمتنع أن يقال إن القرآن مخلوق إلا في مقام التعليم»^(٢) .

السادس : القدر :

أراد الأشاعرة هنا أن يوفقوا بين الجبرية والقدرية فجاءوا بنظرية الكسب وهى فى مآلها جبرية خالصة لأنها تنفى أى قدرة للعبد أو تأثير ما حقيقتها النظرية الفلسفية فقد عجز الأشاعرة أنفسهم عن فهمها فضلا عن إفهامها لغيرهم ولهذا قيل :

مما يقال ولا حقيقة تحته معقولة تدنوا إلى الأفهام
الكسب عند الأشعرى والحال عند البهسمى وطفرة النظام

(١) مجموع الفتاوى .

(٢) عن القرآن عندهم انظر : «الانصاف» ٩٦ — ٩٧ وما بعدها «الارشاد» ١٢٨ — ١٣٧ «أصول الدين» ١٠٧ «الموالف» ٢٩٣ «شرح الباجورى على الجوهرة» ٦٤ — ٦٦ ، ٨٤ «متن الدردير» ٢٥ من مجموع مهمات المتون السعينة وقد استغرق موضوع الرد عليهم فى القرآن أكثر مباحثها ومن أعظمها وأنفسها ما ذكره فى الوجه السابع والسبعين فليراجع .

ولهذا قال الرازى الذى عجز هو الآخر عن فهمها : «إن الإنسان مجبور في صورة مختار» .

أما البغدادى فأراد أن يوضحها فذكر مثالا لأحد أصحابه في تفسيرها شبه فيه اقتران قدرة الله بقدرة العبد مع نسبة الكسب إلى العبد «بالحجر الكبير قد يعجز عن حمله رجل ويقدر آخر على حمله متفردا به فإذا إجتمعا جميعا على حمله كان حصول الحمل بأقواهما ، ولا خرج أضعفهما بذلك عن كونه حاملا» ١

وعلى مثل هذا المثال الفاسد يعتمد الجبرية وبه يتجرأ القدرية المنكرون ، لأنه لو أن الأقوى من الرجلين عذب الضعيف . وعاقبه على حمل الحجر فإنه يكون ظالما باتفاق العقلاء ، لأن الضعيف لا دور له في الحمل ، وهذه المشاركة الصورية لا تجعله مسؤولا عن حمل الحجر .

والإرادة عند الأشاعرة معناها «الحبة والرضا وأولوا قوله تعالى : ﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾ بأنه لا يرضاه لعباده المؤمنين ! فبقى السؤال واردا عليهم : وهل رضيه للكفار أم فعلوه وهو لم يرده ؟ .

وفعلوا بسائر الآيات مثل ذلك .

ومن هذا القبيل كلامهم في الاستطاعة ، والحاصل أنهم في هذا الباب خرجوا عن المنقول والمعقول ولم يعربوا عن مذهبهم فضلا عن البرهنة عليه !!^(١) .

السابع : السببية وأفعال المخلوقات :

ينكر الأشاعرة الربط العادى بإطلاق وأن يكون شئ يؤثر في شئ وأنكروا كل «باء سببية» في القرآن ، وكفروا وبدعوا من خالفهم ومأخذهم فيها هو مأخذهم في القدر ، فمثلا عندهم : من قال أن النار تحرق بطبعها أو هي علة

(١) الانصاف : ٤٥ — ٤٦ ، بهامش الكوثرى ، الارشاد : ١٨٧ — ٢٠٣ ، أصول الدين : ١٣٣ ، نهاية الأقدام : ٧٧ ، المواقف : ٣١١ ، شفاء العليل : ٢٥٩ — ٢٦١ وغيرها .

الأحراق فهو كافر مشرك لأنه لا فاعل عندهم إلا الله مطلقا حتى أن أحد نحاة
الأندلس من دولة الموحدين التومرتية الأشعرية هدم « نظرية العامل » عند
النحاة مدعيا أن الفاعل هو الله !!

ومن قال عندهم أن النار تحرق بقوة أودعها الله فيها فهو مبتدع ضال ،
قالوا أن فاعل الأحراق هو الله ولكن فعله يقع مقترنا بشيء ظاهري مخلوق ،
فلا ارتباط عندهم بين سبب ومسبب أصلا وإنما المسألة إقتران كإقتران
الزميلين من الأصدقاء في ذهابهما وإيابهما .

ومن متونهم في العقيدة :

والفعل في التأثير ليس إلا للواحد القهار جل وعلا
ومن يقل بالطبع أو بالعلة فذاك كفر عند أهل الملة
ومن يقل بالقوة المودعة فذاك بدعي فلا تلتفت

والغريب أن هذا هو مذهب ما يسمى المدرسة الوضعية من المفكرين
الغربيين المحدثين ومن وافقهم من ملاحدة العرب ، وما ذاك إلا لأن الأشاعرة
والوضعيين كلاهما ناقل عن الفكر الفلسفي الاغريقي^(١) .

الثامن : الحكمة الغائية :-

ينفى الأشاعرة قطعا أن يكون لشيء من أفعال الله تعالى علة مشتملة على
حكمة تقضى إيجاد ذلك الفعل أو عدمه ، وهذا نص كلامهم تقريبا ، وهو رد
فعل لقول المعتزلة بالوجوب على الله حتى أنكر الأشاعرة كل لام تعليل في
القرآن وقالوا إن كونه يفعل شيئا لعله ينافي كونه مختارا مريدا . وهذا الأصل
تسمية بعض كتبهم « نفى الغرض عن الله » ويعتبرونه من لوازم التنزيه ، وجعلوا

(١) المصادر السابقة في القدر ، وشرح الكبرى : ١٨٤ ، شرح أم البراهين : ١١ ، ٨٠ — ٨١ .
منظومة الدردير ٢٤٠ وقد أفردناها عن القدر لأنهم يفردونها وقد يقدمونها باعتبارها من قضايا الكفر
والإيمان !!

وعن المدرسة الوضعية انظر « المنطق الوضعي » زكى نجيب محمود فهو أحدهم .

أفعاله تعالى كلها راجعة إلى محض المشيئة ولا تعليق لصفة أخرى — كالحكمة مثلاً — بها ، ورتبوا على هذا أصولاً فاسدة كقولهم بجواز أن يخلد الله في النار أخلص أوليائه ويخلد في الجنة أفجر الكفار ، وجواز التكليف بما لا يطاق ونحوها .

وسبب هذا التأصيل الباطل عدم فهمهم ألا تعارض بين المشيئة والحكمة أو المشيئة والرحمة . ولهذا لم يثبت الأشاعرة الحكمة مع الصفات السبع واكتفوا بإثبات الإرادة مع أن الحكمة تقتضي الإرادة والعلم وزيادة حتى أن من المعاصرين من أضافها مثل سعيد حوى^(١) .

التاسع : النبوات :

يختلف مذهب الأشاعرة عن مذهب أهل السنة والجماعة في النبوات إختلافاً بعيداً ، فهم يقررون أن إرسال الرسل راجع للمشيئة المحضة — كما في الفقرة السابقة ، ثم يقررون أنه لا دليل على صدق النبي إلا المعجزة ، ثم يقررون أن أفعال السحرة والكهان من جنس المعجزة لكنها لا تكون مقرونة بادعاء النبوة والتحدى ، قالوا ولو ادعى الساحر أو الكاهن النبوة لَسَلَبَهُ اللهُ معرفة السحر رأساً وإلا كان هذا اضلالاً من الله وهو يمتنع عليه الإضلال .. إلى آخر ما يقررونه مما يخالف المنقول والمعقول ، ولضعف مذهبهم في النبوات مع كونها من أخطر أبواب العقيدة إذ كل أمورهم متوقفة على ثبوت النبوة أغروا أعداء الإسلام بالنيل منه واستطال عليهم الفلاسفة والملاحدة .

والصوفية منهم كالغزالي يفسرون الوحي تفسيراً قرمطياً فيقولون هو انتقاش العلم الفائض من العقل الكلي في العقل الجزئي^(٢) .

(١) انظر المواقف : ٣٣١ ، شرح الكرى : ٣٢٢ — ٤٣٣ ، شرح أم البراهين : ٣٦ ، النبوات ١٦٣ — ٢٣٠ ، مجموع الفتاوى : ٢٩٩/١٦ ، وقد أطال ابن القيم في رد شبه الأشاعرة في شفاء العليل : انظر مثلاً من ٣٩١ إلى ٥٢١ ، حيث رد عليهم من ٣٦ وحجاً ومنهاج السنة : ١٢٨/١ الطبعة القديمة . الله جل جلاله : ٩٠ وقد ذكر الحكمة ضمن الظواهر ولم يذكرها ضمن الصفات .

(٢) انظر الارشاد : ٣٠٦ ، ٣٥٦ ، نهاية الأقدام : ٤٦١ ، أصول الدين : ١٧٦ ، المواقف : ٣٥٩ — ٣٦١ ، غاية المرام : ٣١٨ ، الرسالة اللدنية : ١ : ١١٤ — ١١٨ (من مجموعة القصور العوالي) .

أما في موضوع العصمة فينكرون صدور الذنب عن الأنبياء ويؤولون الآيات والأحاديث الكثيرة تأويلا متعسفا متكلفا كالحال في تأويلات الصفات^(١) .

العاشر : التحسين والتقييح :

ينكر الأشاعرة أن يكون للعقل والفطرة أى دور في الحكم على الأشياء بالحسن والقبح ويقولون مرد ذلك إلى الشرع وحده ، وهذا رد فعل مغال : لقول البراهمة والمعتزلة أن العقل يوجب حسن الحسن وقبح القبيح ، وهو مع منافاته للنصوص مكابرة للعقول ، وما يترتب عليه من الأصول الفاسدة قولهم أن الشرع قد يأتي بما هو قبيح في العقل فالغاء دور العقل بالمرّة أسلم من نسبة القبح إلى الشرع مثلا ومثلوا ذلك بذبح الحيوان فإنه إيلاّم له بلا ذنب وهو قبيح في العقل ومع ذلك إباحه الشرع ، وهذا في الحقيقة هو قول البراهمة الذين يجرمون أكل الحيوان فلما عجز هؤلاء عن رد شبهتهم ووافقوهم عليها أنكروا حكم العقل من أصله وتوهموا أنهم بهذا يدافعون عن الإسلام . كما أن من أسباب ذلك مناقضة أصل من قال بوجوب الثواب والعقاب على الله بحكم العقل ومقتضاه^(٢) .

الحادى عشر : التأويل

ومعناه المبتدع صرف اللفظ على ظاهره الراجح إلى احتمال مرجوح لقرينة فهو بهذا المعنى تحريف للكلام عن مواضعه كما قرر ذلك شيخ الإسلام . وهو أصل منهجى من أصول الأشاعرة وليس هو خاصا بمبحث الصفات بل يشمل أكثر نصوص الإيمان خاصة ما يتعلق بإثبات زيادته ونقصانه وتسمية بعض شعبه إيمانا ونحوها وكذا بعض نصوص الوعد والوعيد وقصص الأنبياء خصوصا موضوع العصمة ، وبعض الأوامر التكليفية أيضا .

(١) نهاية الأقدام : ٣٧٠ ، شرح الكبرى : ٤٢٩ ، غاية المرام : ٢٣٤ . المواقيت : ٢٢٣ ، مجموع الفتاوى ٤٣٢/٨ — ٤٣٦ ، التسمينية : ٢٤٧ .

وضرورته لمنهج عقيدتهم أصلها أنه لما تعارضت عندهم الأصول العقلية التي
قرروها بعيدا عن الشرع مع النصوص الشرعية وقعوا في مأزق رد الكل أو
أخذ الكل فوجدوا في التأويل مهربا عقليا ومخرجا من التعارض الذي اختلقته
أوهامهم ولهذا قالوا أننا مضطرون للتأويل وإلا أوقعنا القرآن في التناقض . وإن
الحلف لم يؤولوا عن هوى ومكابرة وإنما عن حاجة واضطرار — فأى تناقض في
كتاب الله يا مسلمون نضطر معه إلى رد بعضه أو الاعتراف للأعداء بتناقضه .
وقد اعترف الصابوني بأن في مذهب الأشاعرة «تأويلات غريبة» فما المعيار
الذي عرف به الغريب من غير الغريب .

وهنا لابد من زيادة التأكيد على أن مذهب السلف لا تأويل فيه لنص من
النصوص الشرعية إطلاقا ولا يوجد نص واحد — لا في الصفات ولا
غيرها — اضطر السلف إلى تأويله والله الحمد ، وكل الآيات والأحاديث التي
ذكرها الصابوني وغيره تحمل في نفسها ما يدل على المعنى الصحيح الذي فهمه
السلف منها والذي يدل على تنزيه الله تعالى دون أدنى حاجة إلى التأويل .

أما التأويل في كلام السلف فله معنيان :

(١) التفسير كما تجد في تفسير الطبرى ونحوه «القول في تأويل هذه الآية» أى
تفسيرها .

(٢) الحقيقة التي بصير إليها الشيء كما في قوله تعالى : ﴿ هذا تأويل رؤياى من
قبل ﴾ . أى تحقيقها . وقوله : ﴿ يوم يأتى تأويله ﴾ . أى تحقيقه ووقوعه .
أما التأويل فله مفهوم آخر : راجع الحاشية .

وأن تعجب فأعجب لهذه اللفظة النابية التي يستعملها الأشاعرة مع
النصوص وهى أنها «توهم» التشبيه ولهذا وجب تأويلها فهل في كتاب الله إيهام
أم أن العقول الكاسدة تتوهم والعقيدة ليست مجال توهم .

فالعيب ليس في ظواهر النصوص — عياذا بالله — ولكنه في الافهام — بل الأوهام السقيمة . أما دعوى أن الإمام أحمد إستثنى ثلاثة أحاديث وقال لا بد من تأويلها فهي قرية عليه إفتراها الغزالي في (الأحياء وفصل التفرقة) ونفاها شيخ الإسلام سندا ومتنا .

وحسب الأشاعرة في باب التأويل ما فتحوه على الإسلام من شرور بسببه فإنهم لما أولوا ما أولوا تبعتهم الباطنية واحتجت عليهم في تأويل الحلال والحرام والصلاة والصوم والحج والحشر والحساب ، وما من حجة يحتج بها الأشاعرة عليهم في الأحكام والآخرة إلا احتج الباطنية عليهم بمثلها أو أقوى منها ومن واقع تأويلهم للصفات . وإلا فلماذا يكون تأويل الأشاعرة لعلو الله — الذي تقطع به العقول والفطر والشرائع — تنزيها وتوحيدا وتأويل الباطنية للبعث والحشر كفرا وردة ؟^(١) .

أليس كل منهما ردا لظواهر النصوص مع أن نصوص العلو أكثر وأشهر من نصوص الحشر الجسماني ؟ . ولماذا يكفر الأشاعرة الباطنية ثم يشاركونهم في أصل من أعظم أصولهم ؟

(١) عن التأويل حلة انظر كتاب ابن فريوك كاملاً ، والانصاف : ٥٦ ، ١٦٥ ، وغيرها والارشاد : فصل كامل له ، أساس التقديس : فصل كامل أيضاً . وعن الثلاثة الأحاديث انظر : أحياء علوم الدين طبعة الشعب : ١٧٩/١ والرد عليه في مجموع الفتاوى ٣٩٨/٥ وانظر كذلك ٣٩٧/٦ ، ٥٨٠ تنبيه حول التأويل : التأويل الذي يذكره الفقهاء في باب الغاة وقد يرد في بعض كتب العقيدة لاسيما في موضوع التكفير والاستحلال هو غير التأويل المذكور هنا وإن كانت أكثر الكتب تسمية تأويلا وهو في الحقيقة تأويلا لأن الفعل الماضي منه « تأول » .

فالتأويل هو : وضع الدليل في غير موضعه باحتهاد أو هو شبه تنشأ من عدم فهم دلالة النص ، وقد يكون التأويل مجتهداً مخطئاً فيعذر وقد يكون متعسفاً متوها فلا يعذر وعلى كل حال يجب الكشف عن حاله وتصحيح فهمه قبل الحكم عليه ولهذا كان من مذهب السلف عدم تكفير المتأويل حتى تقام عليه الحجة مثلما حصل مع بعض الصحابة الذين شربوا الخمر في عهد عمر متأولين قوله تعالى ﴿ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ﴾ الآية . ومثل هذا من أول بعض الصفات عن حسن نية متأولا قوله تعالى ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ فهو مؤول متأول ولا بكفر ، ولهذا لم يطلق السلف تكفير المخالفين في الصفات أو غيرها لأن بعضهم أو كثير منهم متأولون ، أما الباطنية فلا شك في كفرهم لأن تأويلهم ليس له أى شبهة بل أرادوا هدم الإسلام عمداً بدليل أنهم لم يكتفوا بتأويل الأمور الاعتقادية بل أولوا الأحكام العملية كالصلاة والصوم والحج . الخ ..

الثاني عشر : السمعيات :

يقسم الأشاعرة أصول العقيدة بحسب مصدر التلقى إلى ثلاثة أقسام :

(١) قسم مصدره العقل وحده وهو معظم الأبواب ومنه باب الصفات ولهذا يسمون الصفات السبع « عقلية » وهذا القسم هو « ما يحكم العقل بوجوبه » .
دون توقف على الوحي عندهم .

(٢) قسم مصدره العقل والنقل معا كالرؤية — على خلاف بينهم فيها — وهذا القسم هو « ما يحكم العقل بجوازه إستقلالا أو بمعاوضة الوحي » .

(٣) قسم مصدره النقل وحده وهو السمعيات أى المغيبات من أمور الآخرة كعذاب القبر والصراط والميزان وهو عندهم : ما لا يحكم العقل بإستحالة لكن لو لم يرد به الوحي لم يستطع العقل إدراكه منفردا . ويدخلون فيه التحسين والتقبيح والتحليل والتحريم .

والحاصل أنهم فى صفات الله جعلوا العقل حاكما وفى إثبات الآخرة جعلوا العقل عاطلا وفى الرؤية جعلوه مساويا . فهذه الأمور الغيبية تتفق معهم على إثباتها لكننا نخالفهم فى المأخذ والمصدر ، فهم يقولون عند ذكر أى أمر منها نؤمن به لأن العقل لا يحكم بإستحالة ولأن الشرع جاء به ويكررون ذلك دائما ، أما فى مذهب أهل السنة والجماعة فلا منافاة بين العقل والنقل أصلا ولا تضخيم للعقل فى جانب وإهدار فى جانب وليس هناك أصل من أصول العقيدة يستقل العقل بإثباته أبدا كما أنه ليس هناك أصل منها لا يستطيع العقل إثباته أبدا .

فالإيمان بالآخرة وهو أصل كل السمعيات ليس هو فى مذهب أهل السنة والجماعة سمعيا فقط بل أن الأدلة عليه من القرآن هى فى نفسها عقلية كما أن الفطر السليمة تشهد به فهو حقيقة مركوزة فى أذهان البشر ما لم يحرفهم عنها حارف . لكن لو أن العقل حكم استحالة شئ من تفصيلاته — فرضا وجدلا — فحكمه مردود وليس إيماننا به متوقفا على حكم العقل . وغاية الأمر

أن العقل قد يعجز عن تصويره أما أن يحكم بإستحالة فقير وارد والله الحمد^(١).

الثالث عشر : التكفير :

التكفير عند أهل السنة والجماعة حق لله تعالى لا يطلق إلا على من يستحقه شرعا ولا تردد في إطلاقه على من ثبت كفره بشروطه الشرعية .

أما الأشاعرة فهم مضطربون إضطرابا كبيرا فتارة يقولون نحن لا نكفر أحدا وتارة يقولون نحن لا نكفر إلا من كفرنا وتارة يكفرون بأمور لا تستوجب أكثر من التفسيق أو التبديع وتارة يكفرون بأمور لا توجب مجرد التفسيق وتارة يكفرون بأمور هي نفسها شرعية ويجب على كل مسلم أن يعتقدوها .

فأما قولهم لا نكفر أحدا فباطل قطعاً إذ في المتسبين إلى الإسلام فضلا عن غيرهم كفار لاشك في كفرهم وأما قولهم لا نكفر إلا من كفرنا فباطل كذلك إذ ليس تكفير أحد لنا بمسوغ أن نكفره إلا إذا كان يستحق ذلك شرعا .

وأما تكفير من لا يستحق سوى التبديع فمثل تصريحهم في أغلب كتبهم بتكفير من قال إن الله جسم لا كالأجسام وهذا ليس بكافر بل هو ضال مبتدع لأنه أتى بلفظ لم يرد به الشرع والأشاعرة تستعمل ما هو مثله وشر منه . وأما تكفير من لا يستحق حتى مجرد الفسق أو المعصية فكما مر في الفقرة السابعة من تكفيرهم من قال أن النار علة الاحراق والطعام علة الشبع .

وأما التكفير بما هو حق في نفسه يجب إعتقاده فنحو تكفيرهم لمن يثبت علو الله ومن لم يؤمن بالله على طريقة أهل الكلام وكقولهم أن الأخذ بظواهر النصوص من أصول الكفر كقولهم أن عبادة الأصنام فرع من مذهب المشبهة ويعنون بهم أهل السنة والجماعة .

(١) انظر الارشاد : ٣٥٨ ، ٣٤٠ ، الانصاف : ٥٥ ، المواقف : ٢٣ ، شرح الاصفهانية : ٤٩ ، النبوات : ٤٨ ، انظر الجزء الثاني من مجموع الفتاوى ٧ - ٢٧ .

ومن شواهد ذلك تكفير بعضهم قديماً وحديثاً لشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وحسبك ما في كتب الكوثرى وتلميذه مؤلف براءة الأشعرين^(١) .

الرابع عشر : الصحابة والإمامة :

من خلال استعراض لأكثر أمهات كتب الأشاعرة وجدت أن موضوع الصحابة هو الموضوع الوحيد الذى يتفقون فيه مع أهل السنة والجماعة وقريب منه موضوع الإمامة . ولا يعنى هذا الاتفاق التام بل هم مخالفون في تفاصيل كثيرة لكنها ليست داخلية في بحثنا هنا لأن غرضنا — كما في سائر الفقرات — إنما هو المنهج والأصول .

الخامس عشر : الصفات :

والحديث عنها يطول وتناقضهم وتحكمهم فيها أشهر وأكثر ، وكل مذهبهم في الصفات مركب من بدع سابقة وأضافوا إليه بدعا أحدثوها فأصبح غاية في التلغيق المتنافر .

ولن أتحدث عن هذا الباب هنا لأننى التزمت ببيان الأصول التى خالفوا فيها أهل السنة والجماعة عدا الصفات . أما مخالفتهم في الصفات فمعروفة وإن كان كثير من أسس نظرياتهم فيها يحتاج لتجلية ونسف . ولعل هذا ما يكون في الرد المتكامل بإذن الله .

هل بقى شك ؟

بعد هذه المخالفات المنهجية في أبواب العقيدة كلها وبعد هذا التميز الفكرى الواضح لمذهب الأشاعرة إضافة إلى التميز التاريخى هل بقى شك في خروجهم عن مذهب أهل السنة والجماعة الذى هو مذهب السلف الصالح .

(١) انظر المواظف : ٣٩٢ ، ومصادر البحث : السابع ، أساس التقديس : ١٦ ، ١٩٦ ، شرح الكبرى ٦٢ أركان الإيمان ٢٩٨ — ٢٩٩ .

لا أظن أى عارف بالمذهبيين ولو من خلال ما سبق هنا يتصور ذلك .

ومع هذا فسوف أضيف فوارق منهجية أخرى وضوابط فى علم الفرق والمقالات لا يشك فى صدقها مطلع بل سأكتفى بفارق واحد وضابط واحد :

فارق منهجى نموذجى : التناقض ومكابرة العقل :

ليس هناك مذهب أكثر تناقضا من مذهب الأشاعرة — اللهم إلا مذهب الرافضة لكن الرافضة كما قال الإمام أحمد : « ليست الرافضة من الإسلام فى شئ » . وكما قال شيخ الإسلام : « أن الرافضة قوم لا عقل لهم ولا نقل » ، أما هؤلاء فيدعون العقل ويحكمونه فى النقل ثم يتناقضون تناقضا يروى منه العقل ويخلو مذهب أهل السنة والجماعة من أدنى شائبة منه والله الحمد ، وكما سيلاحظ القارئ هنا يرجع معظم تناقضهم إلى كونهم لم يسلموا للوحي تسليما كاملا ويعرفوا للعقل منزلته الحقيقية وحدوده الشرعية ولم يلتزموا بالعقل التزاما واضحا وسمعوا منها عقليا متكاملا كالمعتزلة والفلاسفة بل خلطوا وركبوا فتناقضوا واضطربوا .

وإليك أمثلة سريعة للتناقض ومكابرة العقل :

- ١ — قالوا : أنه يجوز أن يرى الأعمى بالشرق البقية بالأندلس .
- ٢ — قالوا : أن الجهة مستحيلة فى حق الله ثم قالوا بإثبات الرؤية ولهذا قيل فيهم : « من أنكر الجهة وأثبت الرؤية فقد أضحك الناس على عقله » .
- ٣ — قالوا : إن لله سبع صفات عقلية يسمونها « معاني » هى « الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام ولم يكتفوا بهذا التحكم المحض ، بل قالوا أن له سبع صفات أخرى يسمونها « معنوية » وهى « كونه حيا وكونه عالما وكونه قادرا وكونه مريدا وكونه سميعا وكونه بصيرا وكونه متكلمي » ثم لم يأتوا فى التفريق بين المعاني والمعنوية بما يستسيغه عقل بل غاية ما قالوا أن هذه الأخيرة أحوال فإذا سألتهم ما الحال ؟ . قالوا صفة لا معدومة ولا موجودة ..

٤ — قالوا : أنه لا أثر لشيء من المخلوقات في شيء ولا فعل مطلقا ثم قالوا أن للإنسان كسبا يجازى لاجله ، فكيف يجازى على ما لا أثر له فيه مطلقا (راجع ففرق : السادس والسابع) .

٥ — قالوا : بنفى الحكمة والتعليل في أفعال الله مطلقا ثم إن الله يجعل لكل نبي معجزة لأجل إثبات صدق النبي فتناقضوا بين ما يسمونه «نفي الحكمة والغرض وبين إثبات الله للرسول تفريقا بينه وبين المتنبى» .

٦ — قالوا : بأن أحاديث الاحاد مهما صحت لا يبنى عليها عقيدة ثم أسسوا مذهبهم وبنوه في أخطر الأصول والقضايا (الإيمان ، القرآن ، العلو) على بيتين غير ثابتين عن شاعر نصراني — الأخطل — هما :

(١) إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دلا

(٢) قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهبraq

٧ — قالوا : بأن رفع النقيضين محال — وهو كذلك — محتجين بها في مسائل ثم قالوا في صفة من أعظم وأبين الصفات «العلو» : إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته ولا عن يمينه ولا عن شماله ... وقالوا عن الأحوال : هي صفات لا معدومة ولا موجودة فرفعوا النقيضين معا .

٨ — قالوا : أن العقل يقدم على النقل عند التعارض بل العقل هو الأصل والنقل إن وافقه قبل وأن خالفه رد أو أول ، ثم قالوا أن العقل لا يحسن شيئا ولا يقبحه ، فجعلوا — مثلا — نصوص علو الله معارضة للقواطع العقلية في حين جعلوا قبح الزنا والكذب مسألة سمعية ...

٩ — قالوا : إن تأويل آيات الصفات واجب يقتضيه التنزيه وتأويل آيات الحشر والأحكام كفر يخرج من الملة .. أما من دعا غير الله أو ذبح له واستغاث به أو تحاكم إلى الطاغوت فلم يتعرضوا لذكره أصلا .

١٠ — قالوا : إن من قال إن النار تحرق بطبعها كافر مشرك ومن أنكر علو الله على خلقه موحد متزه .

١١ — جزموا بأن من لم يبلغه الشرع غير مؤاخذ بإطلاق وردوا أو أولوا النصوص في ذلك . ثم قالوا : ان على كل مكلف وإن كان مولودا من أبوين مسلمين في ديار الإسلام وهو يظهر الإسلام — عليه إذا بلغ سن التكليف أن ينظر في حدوث العالم ووجود الله فإن مات قبل النظر أو في إثنائه اختلفوا في الحكم بإسلامه وجزم بعضهم بكفره^(١) .

هذا غيض من فيض من تناقضهم مع أصولهم ومكابرتهم للعقل السليم ومن أراد الاستزادة والتفصيل فليراجع التسعينية لشيخ الإسلام ابن تيمية .

وهناك قضية بالغة الخطورة لاسيما في هذا العصر وهي الأخطاء العلمية عن الكون التي تمتلئ بها كتب الأشاعرة والتي يتخذها الملاحدة ، وسيلة للطعن في الإسلام وتشكيك المسلمين في دينهم .

من ذلك ما حشده صاحب المواقف في أول كتابه من فصول طويلة عن الفلك والحرارة والضوء والمعادن وغيرها مما قد يكون ذا شأن في عصره لكنه اليوم أشبه بأساطير اليونان أو خرافات العجائز .

ومن ذلك قول البغدادى إن أهل السنة^(٢) أجمعوا على وقوف الأرض وسكونها^(٣) وأستدل على ذلك في كتابة أصول الدين «بمعنى أسم الله الباسط» قال : لأنه بسط الأرض وسماها بساتا خلاف زعم الفلاسفة والمنجمين أنها كروية^(٤) ومثله صاحب المواقف الذى أكد أنها مبسوطة وأن القول بأنها كرة من زعم الفلاسفة^(٥) .

(١) شرح الباجورى : ٣١ ، شرح الكبرى : ٣٩ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، حاشية الدسوقي : ٥٤ — ٧٠ — ٩٧ ، مصادر الموضوعات السابقة .

(٢) يعنى بهم الأشاعرة كما دلت هو وبعض أصحابه ولهذا يجب التفطن لمثل هذا عند النقل من كتبهم .

(٣) الفرق بين الفرق : ٣١٨ .

(٤) انظر ص ١٢٤ .

(٥) انظر المواقف : ١٩٩ ، ٢١٧ ، ٢١٩ .

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية ما كان أعظمه حين قال :
«والخطأ فيما تقوله المتفلسفة في الإلهيات والنبوات والمعاد والشرائع أعظم
من خطأ المتكلمين .

وأما فيما يقولونه في العلوم الطبيعية والرياضية فقد يكون صواب المتفلسفة
أكثر من صواب من رد عليهم من أهل الكلام ، فإن أكثر أهل الكلام في هذه
الأمر بلا علم ولا عقل ولا شرع^(١) .

ضابط من ضوابط معرفة الفرق واختلافها :

من المعلوم لدى الباحثين في الفرق واختلافها أن لكل فرقة أساسا منهجيا
تتفق عليه طوائفها وترجع إليه أصولها وقواعدها ومن خالف فيه خرج عن
إنتسابه لها ومن لم ينطبق عليه لم يدخل فيها .

فمثلا كل من قال بالأصول الخمسة فهو معتزلي وكل من قال أن الإنسان
مجبور على أفعاله فهو جبري وكل من قال إن الإيمان هو المعرفة أو التصديق فهو
مرجئ وكل من قال بالكلام النفسى والكسب فهو أشعري .. إلى آخر ما هو
معروف .

وهذا ضابط منهجى يحدد به الباحث الفرقة والانتماء إليها .

وبتطبيق هذا الضابط الذى لا خلاف في تحديده يتبين قطعا أن المرجئة
والقدرية والمعتزلة ليسوا من أهل السنة والجماعة وهذا ما تقوله الأشاعرة ولا
تخالف فيه .

ومن الثابت عن كثير من السلف وعليه جرى المصنفون في الفرق والمقالات
من أهل السنة والأشاعرة أن أصول الفرق الثنتين وسبعين الخارجة عن أهل
السنة والجماعة أربع «القدرية ، والشيعية ، والخوارج ، والمرجئة» .

(١) الرد على المظفين : ٣١١ .

فنقول بعد ذلك :

إذا كان المرجىء والقدرى ليسا من أهل السنة فما حكم من جمع بين الأرجاء والقدر أو الأرجاء والجبر أو جمع بين أصول المعتزلة وقول الرافضة ؟ .
أيكون هذا من أهل السنة والجماعة ؟ أم أكثر بعدا عنهم ؟ .

والجواب الطبيعى معروف . وعليه نقول :

١ — إذا كانت المرجئة الخالصة (أى التى لم تخلط بالأرجاء شيئا من البدع فى الصفات أو غيرها) ليست من أهل السنة والجماعة ولا منهم ، فكيف يكون حال الأشاعرة الذين جاءوا بالأرجاء كاملا وزادوا عليه بدعا أخرى فى أبواب العقيدة الأخرى كما مر سابقا .

٢ — إذا كانت الجبرية الخالصة ليست هى أهل السنة والجماعة ولا منهم فكيف يكون حال الأشاعرة الذين جاءوا بالكسب (الذى اعترف كثير منهم بأنه جبر وإن لم يكن جبرا فهو بدعة على أى حال) وزادوا عليه كما سبق .

أضف إلى هذا أن كل ذم للصوفية فللأشاعرة منه نصيب لأن أكثر أئمة الصوفية المنحرفين كالغزالي وابن القشيري كانوا أشاعرة ...

٣ — هل يرضى الأشاعرة أن يقال عنهم معتزلة فإن قالوا : لا . وهو المتوقع قلنا : وأهل السنة والجماعة لا يرضون أن يقال عنهم أشاعرة أبدا ، فإن خالفونا . قلنا : تعالوا لنقيس نحن وأنتم المسافة بينكم وبيننا وبينكم وبين المعتزلة وعندها ترون أنكم أقرب إليهم منكم إلينا وإن كنتم أقرب إلينا منهم .

٤ — لو أن أى باحث فى الفرق يعرف أصولها وضوابط تحديداتها أطلع على كتب فرقة من الفرق أو علم من الاعلام فوجدها مملوءة شتا وتضليلا وتبديعا وتكفير لفرقة معينة فهل يجوز له أن يكتب فى بحثه أن هذه الفرقة وتلك سواء أو أن هذه جزء من هذه وهل يقبل هذا منه أى أستاذ للفرق والمذاهب ؟

بل لو سمعت أحدا من العامة يشتم طائفة من الناس فقلت له أنت منهم ،
أفترضى بهذا أم يعتبره شتما له ؟

فما القول إذن فى الأشاعرة الذين تمتلئ كتبهم بشتم وتضليل وتبديع أهل
السنة والجماعة وأحيانا بتكفيرهم أيصح بعد هذا أن نقول إنهم منهم ؟

وإن أردت التأكد فاسأل أى أشعري ما المراد بقول الرازى أو الجوينى أو
الابجى ... الخ . (الحشوية ، المجسمة ، النابتة ، مثبتو الجهة ، القائلون بأن
الحوادث تحمل فى الله ... الخ) (١) .

إن الأجوبة كلها بدھية ولكن ماذا نصنع وقد أبتلينا بمن ينكر البديھيات .

أيهما الفرقة الناجية ؟

قد أوضحنا فيما سبق أن أهل السنة والجماعة والأشاعرة فرقتان مختلفتان ،
وهذا يستلزم تحديد أيهما الفرقة الناجية ؟

وما أوضح هذا التحديد وأسهله ، لكن مكابرة بعض الأشاعرة بإدعاء أن
الأشاعرة وأهل السنة والجماعة كلاهما ناج يجعلنا نبدأ بالقاء سؤال عن الفرقة
الناجية :

أهى فرقة واحدة أم فرقتان ؟

والجواب : — منع بداهته لكل ذى عقل — مفروغ منه نصا ، فقد أخبر
النبي ﷺ فى روايات كثيرة لحديث افتراق هذه الأمة على ثلاث وسبعين
فرقة . « إنها كلها فى النار إلا واحدة » .

وما قال ﷺ ولا أحد من أصحابه ولا تابعيهم أنها اثنتان . وعليه جاء
تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ

(١) ومن العجيب أن الماتريدية يفرجون الأشاعرة من أهل السنة ويدعونه لأنفسهم وهم أكثر فرق من
الإسلام تقاربا واشتركا فى الأصول .

انظر حاشية على شرح العضدية : ٣٨ .

أما ما يتعلق بالخلاف بين الأشاعرة والمعتزلة فهو برمتة خلاف داخل ضمن المدرسة العقلية التى هى
مدرسة الموى والبدعة ولا بأس أن يستفيد أهل السنة من ردود الأشاعرة عليهم إذا كانت حقا .

فنفرق بكم عن سبيله ﴿ أن الطريق المستقيم هو السنة والسبل هي الأهواء ،
وما هو إلا طريق واحد كما خط النبي ﷺ بيده .

وعلى هذا سارت كتب الفرق — السنن منها والبدعي — فهي تقرر أن
الفرقة الناجية واحدة ثم تدعى كل فرقة أنها هي هذه الواحدة .
بقي إذن أن يقال :

ما هي صفة هذه الفرقة وعلامتها ؟

والجواب أنه جاء في بعض روايات الحديث نفسه — من طرق يتوى
بعضها بعضا — إنها « ما أنا عليه وأصحابي » ومعناها قطعا صحيح ، ولا
تخالف فيه الأشاعرة بل في الجوهرية :

وكل الخير اتباع من سلف وكل شر في ابتداع من خلف
فنقول لهم إذن :

أكان مما عليه النبي ﷺ وأصحابه وسلف الأمة « تقديم العقل على النقل
أو نفى الصفات ما عدا المعنوية والمعاني ، أو الاستدلال بدليل الحدوث
والقدم ، أو الكلام عن الجوهر والعرض والجسم والحال » . أو نظرية
الكسب ، أو أن الإيمان هو مجرد التصديق القلبي ، أو القول بأن الله لا داخل
العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته ، أو الكلام النفسي الذي لا صيغة له ،
أو نفى قدرة العبد وتأثير المخلوقات ، أو إنكار الحكمة والتعليل .. إلى آخر
ما في عقيدتكم ؟
أنا نربأ بكل مسلم أن يظن ذلك أو يقوله .

بل نحن نزيدكم إيضاحا فنقول

إن هذه العقائد التي أدخلتموها في الإسلام وجعلتموها عقيدة الفرقة الناجية
بزعمكم . هي ما كان عليه فلاسفة اليونان ومشركونا الصابئة وزنادقة أهل
الكتاب .

لكن ورثها عنهم الجهم بن صفوان وبشر المريسي وابن كلاب وأنتم

ورثتموها عن هؤلاء ، فهي من تركة الفلاسفة والابتداع وليست من ميراث النبوة والكتاب .

ومن أوضح الأدلة على ذلك أننا مانزال حتى اليوم نرد عليكم بما ألفه أئمة السنة الأولون من كتب في الردود على « الجهمية » كتبوها قبل ظهور مذهبكم بزمان ، ومنهم الإمام أحمد والبخارى وأبو داود والدارمى وابن أبى حاتم ... فدل هذا على أن سلفكم أولئك الثلاثة وأشباههم مع ما زدتم عليهم وركبتم من كلامهم من بدع جديدة .

على أن المراء حول الفرقة الناجية ليس جديدا من الأشاعرة فقد عقدوا لشيخ الإسلام ابن تيمية محاكمة كبرى بسبب تأليفه « العقيدة الواسطية » وكان من أهم التهم الموجهة إليه أنه قال في أولها : « فهذا اعتقاد الفرقة الناجية .. » . إذ وجدوا هذا مخالفا لما تقرر لديهم من أن الفرقة الناجية هي الأشاعرة والماتريدية^(١) .

وكان من جواب شيخ الإسلام لهم أنه أحضر أكثر من خمسين كتابا من كتب المذاهب الأربعة وأهل الحديث والصوفية والمتكلمين كلها توافق ما في الواسطية وبعضها ينقل إجماع السلف على مضمون تلك العقيدة .

وتحذاهم — رحمه الله — قائلا :

« قد أمهلت كل من خالفنى فى شىء منها ثلاث سنين فإذا جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة .. يخالف ما ذكرت فأنا أرجع عن ذلك » .

قال : « ولم يستطع المتنازعون مع طول تفتيشهم كتب البلد وخزائنه أن يخرجوا ما يناقض ذلك عن أحد من أئمة الإسلام وسلفه »^(٢) .

(١) انظر تفصيل المناظرة فى مجموع الفتاوى ج ٣ .

(٢) انظر المصدر السابق : ١٦٩ ، ٢١٧ .

فهل يريد الأشاعرة المعاصرون أن نجدد التحدى ونمدد المهلة أم يكفي أن
نقول لهم ناصحين :

أنه لا نجاة لفرقة ولا لأحد في الابتداع وإنما النجاة كل النجاة في التمسك
والاتباع ...

ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها أن السفينة لا تجرى على اليس
من أهل القبلة لا من أهل السنة :

تبين مما تقدم أن الأشاعرة فرقة من الثنتين وسبعين فرقة وأن حكم هذه
الفرق الثنتين وسبعين هو :

(١) الضلال والبدعة

(٢) الوعيد بالنار وعدم النجاة .

وهذا مثار جدل كبير ولغظ كثير ممن يجهلون مذهب أهل السنة والجماعة
في الوعد والوعيد إذ ما يكادون يسمعون هذا حتى يرفعوا عقيرتهم بأننا ندخل
الأشاعرة النار ونحكم عليهم بالخروج من المللة — عياذا بالله .

ونحن نقول أنه لا يصح تفسير الفاظ أو إطلاقات مذهب السلف في الوعد
والوعيد إلا من خلال أقوالهم هم وعلى الذين يجهلونه أن يستفصلوا قبل أن
يتسرعوا بإدعاء التكفير .

وهذا موجز لمذهب السلف في الفاظ الوعيد ونصوصه :

(١) فمن ألفاظ الوعيد « الضلال » وهو ليس مرادفا للكفر بإطلاق إلا عند من
يجهلون أوضح بدهيات العقيدة ، فإذا أطلق على أحد من القبلة فالمراد به
المعصية في الاعتقادات كما أن لفظ « الفسق » يطلق على المعصية في الأعمال .

مع أن الضلال والفسق يطلقان على الكفر أيضا كما في قوله تعالى : ﴿ ومن
يشرك بالله فقد ضل ضللا بعيدا ﴾ . وقوله : ﴿ ولقد أنزلنا إليك آيات
بينات وما يكفر بها إلا الفاسقون ﴾ .

لكن إذا كانت كلمة الكفر نفسها تطلق في الأحاديث ولا يراد بها الكفر الأكبر المخرج من الملة كما في قوله ﷺ في الصحيح : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » فكيف بلفظتي الفسق والضلال اللتين دون ذلك في الوعيد .

والقرآن — على الصحيح — لم يأت فيه إطلاق الكفر إلا على الكفر الأكبر المخرج من الملة ، أما الضلال فورد فيه بمعنى الانحراف عن الحق والصواب مطلقا غير وروده بمعنى الكفر كما سبق .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلّالا مبينا ﴾ . ومعلوم أنه ليس كل عاص كافرا .

وقوله تعالى عن أصحاب الجنة المذكورين في سورة القلم : ﴿ فلما رأوها قالوا أنا لضالون ﴾ . وهم لم يشهدوا على أنفسهم بالكفر .

وقوله تعالى : ﴿ أن تضلّ إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ﴾ . أى تخطئ فتذكرها الأخرى .

والحاصل أن قولنا أن الأشاعرة فرقة ضالة يعنى أنها منحرفة عن طريق الحق ومنهج السنة ولا يعنى مطلقا خروجها عن الملة وأهل القبلة وهذا يتضح بالفقرة التالية :

(٢) نصوص الوعيد ومنها قوله ﷺ : « كلها في النار إلا واحدة » لها منهجها المنضبط في مذهب السلف عند الإطلاق وعند التعيين .

فنحن نعلم جميعا أن الله توعّد قاتل النفس التي حرم الله والزاني وآكل مال اليتيم بالنار بصريح القرآن لكن هل يعنى هذا ، أن كل قاتل وزان وآكل مال يتيم يدخل النار قطعاً وأنتا لو رأينا أحدا منهم بعينه يجوز لنا أن نعتقد دخوله النار؟

ليس هذا من مذهب السلف أبداً ، وإنما مذهب السلف أن هذه النصوص تبين وتقرر حكم من فعل هذه الذنوب أما تحقق هذا الحكم فيه وتطبيق الوعيد

وتنفيذه فيه فهو متوقف على شروط لا بد من تحققها وموانع لا بد من إنتفائها^(١) .

فقد يقتل الرجل نفساً مؤمنة متأولاً مجتهداً — كما كان من اقتال الصحابة رضى الله عنهم — ويكون هذا الذنب في حقه مثل النقطة السوداء في بحر من الحسنات وأعمال التقوى .

وقد يقتله ظالماً معتدياً وليس له رصيد من الخير يكفر عنه هذا الجرم . فليس هذان عند الحكيم الخبير سواء وليس حكمهما في مذهب السلف واحداً .

وكذلك الفرق بين زان ، وزان ، شارب خمر وآخر ، وسارق وسارق ، وآكل مال يتيم ومثله ...

وقد صح عن النبي ﷺ لعن شارب خمر ومع هذا صح عنه النهي عن لعن الصحابي الذي شربها وجلده الحد فلعله بعضهم فنهاه وشهد له بأنه يحب الله ورسوله .

فحب الله ورسوله في هذا المعين مانع من تحقق الحكم المطلق فيه وهو الوعيد لشارب الخمر في الدنيا والآخرة .

وهكذا معاملة أهل القبلة في مجال العقيدة .

فإن أصحاب المناهج والفرق البدعية منهم من هو على الحد الأدنى منها وله مع ذلك علم وعبادة وجهاد وإخلاص في نصرة الدين ومنهم من يكون رأساً في البدعة داعياً إليها بقصد وسوء نية بل وربما تكون هذه البدعة مجرد ستار لعقائد أخبث يضرها في نفسه .

فمع اشتراك هذين في أصل المنهج وشمول الأسم لهما معا وتناول الوعيد المطلق لكل منهما يظل الفرق بينهما حقيقة قائمة لاشك فيها .

(١) انظر تفصيل ذلك في مجموع الفتاوى : ٤٧٩/١٢ — ٥٠١ .

فالمناهج له حكمه والأفراد كل بحسب حاله وتقويم الفكرة في ذاتها غير تقويم حاملها كل على حدة .

حتى منهج السلف نفسه يتفاوت أصحابه فيه جدا فمنهم من هو في غاية التمسك به قولا وعملا وإعتقادا ودعوة ومنهم من هو على الحد الأدنى منه . بل نحن نقول أن بعض المنتسبين أو المنسوبين إلى مناهج بدعية ليس منهم أصلا ولكنه متوهم بحسب أنهم على الحق وأن الانتساب إليهم لا ضير فيه مع أنه لا يوافقهم في مذهبهم لو عرفه حق معرفته أو أنهم مخطئون في نسبته لمذهبهم ولو فتننا لما وجدنا فيه مما يدعون شيئا .

ولهذا كانت هذه الأمة — والله الحمد — أكثر أهل الجنة مع أن الفرقة الناجية منها واحدة فقط ، وما هذا إلا لأن المعدودين حقا من الفرق الثنتين وسبعين لا يساوون بالنسبة لسلف الأمة وخلفها إلا نزرًا يسيرا أما من أتبعهم عن جهل أو خطأ أو حسن نية أو تأثر بهم دون أن يشعر فله حكم آخر^(١) . والله تعالى حكم قسط ورحمته أوسع وفضله أعظم .

والحاصل أن أحكام الآخرة ومنازل الناس فيها خاضعة لأمر أحكام الحاكمين وأعدلهم ، أما نحن في الدنيا فمأمورون أن نحكم على كل منهج أو فرد بما حكم الله به عليه من غير إفراط ولا تفريط وتنقيذ بالضوابط التي جاءت في مذهب السلف .

قال شيخ الإسلام — رحمه الله — في مناظرته للأشاعرة والماتريدية أثناء المحاكمة التي أشرنا إليها :

فأجبتهم عن الأسئلة :

بأن قولي إعتقاد الفرقة الناجية ، هي الفرقة التي وصفها النبي ﷺ بالنجاة حيث قال : « تفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ، اثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة » وهي من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي .

(١) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة الكلام عن حديث ٢٠٤ .

فهذا الاعتقاد (يعنى ما فى الواسطية) هو المأثور عن النبى ﷺ وأصحابه — رضى الله عنهم — وفهم ومن أتبعهم الفرقة الناجية . فإنه قد ثبت عن غير واحد من الصحابة بالأسانيد أنه قال الإيمان يزيد وينقص ، وكل ما ذكرته فى ذلك فإنه مأثور عن الصحابة بالأسانيد الثابتة لفظه ومعناه وإذا — خالفهم من بعدهم لم يضر فى ذلك —

ثم قلت لهم : وليس كل من خالف فى شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكا . فإن المنازع قد يكون مجتهدا مخطئا يفر الله خطأه . وقد لا يكون بلغه فى ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة ، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته .

بل موجب هذا الكلام أن من اعتقد ذلك نجا فى هذا الاعتقاد ، ومن اعتقد ضده فقد يكون ناجيا ، كما يقال من صمت نجا^(١) .

وقال فى الإيمان :

«وكذلك سائر الشتين وسبعين فرقة ، من كان منهم منافقا فهو كافر فى الباطن ، ومن لم يكن منافقا بل كان مؤمنا بالله ورسوله فى الباطن لم يكن كافرا فى الباطن وإن اخطأ فى التأويل كائنا ما كان خطؤه وقد يكون فى بعضهم شعبة من شعب النفاق ولا يكون فيه النفاق الذى يكون صاحبه فى الدرك الأسفل من النار .

ومن قال : أن الشتين وسبعين فرقة كل واحد منهم يكفر كفرا ينقل عن الملة فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة — رضوان الله عليهم أجمعين — بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة ، فليس فيهم من كفر كل واحد من الشتين وسبعين فرقة ، وإنما يكفر بعضهم بعضا (من تلك الفرق) ببعض المقالات ، كما قد بسط عليهم فى غير موضع^(٢) . ولهذا نجد أن من كفر الجهمية من السلف مثل ابن المبارك ووكيع أخرجوهم من الشتين وسبعين فرقة وألحقوهم بالسبئية والغرابية وأشألها .

(٢) ص ٢٠٦ .

(١) مجموع الفتاوى : ١٧٩/٣ .

وحتى في المناهج الجامعية نجد أن كليات أصول الدين مثل كليتي مكة والمدينة حاليا تفصل بين الفرق الخارجة عن الإسلام وبين الفرق الأخرى .

فالأمر واضح لا لبس فيه إلا عند المعاندين أو المعذورين من غير المتخصصين . وكيف يكون عند الأشاعرة لبس في موقف أهل السنة والجماعة منهم وهم يقفون نفس الموقف من المعتزلة فهم يصفونها بالضلال في كتبهم ولا يقولون أن هذا يعنى إخراجهم من الملة فمن حقنا أن نلزمهم من واقع كتبهم .

وإذا تقرر هذا تبين أنه لا مبرر لمطالبة الأشاعرة بإدخالهم في أهل السنة والجماعة بدعوى أن هذا يجنبهم تهمة الخروج من أهل القبلة لأن ذلك يعنى هدم هذه القاعدة كلها إذ لو أدخلناهم لأدخلنا غيرهم حتى لا يبقى من تلك الفرق الثنتين وسبعين فرقة إلا دخلت .

وهذا ليس في أيدينا ولا في يد بشر إنما نحن متبعون لا مبتدعون .

أما باب الدخول الحقيقي فمفتوح على مصراعيه فمن الذى منعهم أن يرجعوا إلى عقيدة أهل السنة والجماعة التى هى عقيدة القرون الثلاثة والأئمة الأربعة وسائر أئمة الهدى في هذه الأمة المعصومة ؟

وهذا خير لهم في الدنيا والآخرة من بقائهم على بدعتهم وتفاخرهم بأنهم أقرب الفرق لأهل السنة والجماعة وقد سمعت هذا التفاخر من بعضهم — فعجبت لمن يعرف الحق ويفتخر بقربه منه ثم لا يكون من أهله ودعائه .

ولكن لله في خلقه شؤون ..

وأخيرا .. كلمة التوحيد أساس توحيد الكلمة :

ونأتى أخيرا إلى الشعار الذى اتخذته القوم ستارا للطعن في عقيدة السلف سرا وجهرا حتى إذا قام أحد يرد عنها السهام صاحوا في وجهه : « لا تفرق كلمة المسلمين ، إن وحدة الكلمة أهم من هذه القضايا ، لماذا تثير خلافات عفى عليها الزمان واندثرت ؟ لماذا الاهتمام بالقشور والشكليات ؟

والحق أنه لو سكت كل أعداء الحق عن محاربته — ولن يسكتوا أبداً — لما جاز لنا أن نسكت عن بيانه للناس ودعوتهم إليه فكيف يجوز أن نسكت وهو يحارب والذي يطالبنا بالسكوت هو المحارب المهاجم .

هذه الأمة الممزقة المقطعة الأوصال يراد منا أن نسكت عن بيان طريق الخلاص لها وندعها تتخبط في ظلمات البدع حتى لا نفرقها بزعمهم . وكأنهم القوم لا يعلمون ما الذى فرقها بعد أن كانت مجتمعة . إن دعوى تقديم توحيد الكلمة على كلمة التوحيد مصادمة للحق من جهة ولسنن الله في الحياة من جهة أخرى :

وامام القائلين بها خياران لا ثالث لهما :

(١) إما أن يلتزموا تعميم هذا الحكم على كل من انتسب للإسلام وعليه فلا يجوز أن نثير أو نبعث خلافاً أو نكتب رداً على أى فرقة تدعى الإسلام كالقاديانية والبهائية والدروز والنصيرية والروافض والبهرة والصوفية الحلولية وسائر الطوائف الكافرة بل ندعوها جميعاً إلى جمع الصف ووحدة الكلمة لمحاربة الشيوعية والصهيونية وما منها إلا من هو مستعد لذلك إن صدقا وإن كذبا .

ومن لوازم هذا — على كلامهم — حرق أو اخفاء كتب عقيدة الأشاعرة لأنها تثير الخلاف مع المعتزلة وغيرهم فهي إذن تمزق الصف وتشتت الكلمة بل هى كما يعلم الصابونى وأمثاله تشتم أهل السنة والجماعة وهم أكثر المسلمين ، وما يجب إعدامه أيضا مقالات الصابونى نفسها لأنه كرر فيها حكمه بالتضليل للخوارج والرافضة وهذا بلا شك يغضب الشيعة والأباضية فهو — على كلامه — قد فرق كلمة المسلمين أيما تفريق !!

(٢) وأما أن يقولوا : كلا ، لا يعم هذا الحكم كل المنتسبين للإسلام بل لابد من بيان كفر وضلال تلك الفرق وليس في ذلك تفريق ولا تمزيق ، وإنما نريد توحيد صف أهل السنة والأشاعرة أو الفرق التى ليست ضالة ولا منحرفة !!

فنقول لهم حينئذ :

أولاً : قد نقضتم قاعدتكم بأنفسكم فلا ترفعوا هذا الشعار إلا مقيدا مشروطا إن كنتم صادقين ، لكن أخبرونا بأي معيار من معايير العدل تريدون السكوت عن إثارة الخلاف مع هذه وتحكمون بعدم ضلالها ووجوب اثارته مع تلك وتحكمون بضلالتها ، أنهاجم الأباضية وتآخى مع الرافضة مثلاً أم العكس ؟ أو نشنع على الرافضة ونصمت عن الصوفية ؟ أم ماذا ؟ ما هو المعيار ؟ وهل هناك حقاً فرق غير ضالة فأخبروني ما هو الضلال إذن ؟ ..

قد تقولون : «نتعاون جميعا فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه» .

فنقول :

أنه ما من فرقة ظهرت على الأرض تدعى الإسلام إلا ونحن متفقون معها على أشياء ومختلفون على أشياء ، حتى القاديانية نتفق معها على الإيمان بالله وصحة نبوة محمد ﷺ والإيمان بالآخرة وتعظيم القرآن ، وهم يعلنون محاربة الشيوعية والصهيونية . وغير ذلك ، فإذا عذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه مثل نبوة أحمد القادياني ونسخ شريعة محمد ﷺ ونحوهما ، فماذا تكون النتيجة ؟ وهل ترضون ذلك أم نعود من جديد للمطالبة بالمعيار الذى به نرد القاديانية ونقبل غيرها مع اشتراك الكل فى أصل الضلال والانحراف .

إن سلمتم أن كل ضال لابد من بيان ضلاله وأن المسلمين لن يجتمعوا إلا على الحق فقد بينا لكم — وما نزال مستعدين لمزيد بيان — أن الأشاعرة فرقة ضالة عن المنهج الصحيح ، فنهاهى ذى إذن الفرصة الذهبية لتوحيد المسلمين ، وهى أن يعلن الأشاعرة فى كل مكان رجوعهم إلى مذهب السلف ومنهج الحق وحينئذ يتحقق هذا الحلم الرائع الجميل .

فإن لم تفعلوا فاعلموا أن غيركم أبعد عن الإجابة لأنكم أنتم أقرب الفرق إلينا وترفضون فما بالكم بالبعيد ، فلا تناقضوا أنفسكم إذن وترفعوا شعار الوحدة وأنتم أول من يعاديه ويأباه ، وتعلمون منافاته لسنة الله في المبتدعة والزائغين الذين أشربوا في قلوبهم البدعة بضلالهم . وأعلموا أن هذا الشعار أن صلح في موقف سياسي أو حركي معين فهو عن المبادئ والأصول أبعد شيء .

ثانياً : أن دعوتنا إلى أن نتحد نحن وأنتم فقط ضد سائر الفرق كالخوارج والرافضة وغيرها وضد الشيوعية ومن شايعها قلنا قد سهل الخطب إذن ، لكن لا بد لكم من بيان منطلق التوحيد وموقعه وذلك بأن تلتزموا بوضوح بأحد قولين .

(١) إما إنكم أنتم وحدكم أهل السنة والجماعة ولكن تقبلون التوحيد معنا تنازلاً وتفضلاً على ما فينا بزعمكم من « تشبيه وتجسيم وحشو وكفر وضلال » .

(٢) وإما أنكم لستم من أهل السنة والجماعة ولكن تريدون التوحيد معنا طالبين منا التنازل والتفضل بقبولكم على ما فيكم من بدعة وضلالة .

فإذا حددتم أحد الموقعين أمكن بعد ذلك عرض موضوعكم إما على أصول العقيدة وقواعدها أن اخترتم الأول وإما على ضوابط المصلحة وحدودها الشرعية أن أقررتم بالآخر فأمامكم الخيار وأنا لفي الانتظار .

أما أن نظل نحن وأنتم مختلفين متصارعين منذ أيام أحمد بن حنبل وابن كلاب ثم أيام البرهاري والأشعري ثم أيام الشريف أبي جعفر وابن القشيري ثم أيام عبد القادر الجيلاني وأبو الفتوح الاسفرائيني ثم أيام شيخ الإسلام والسبكي ثم أيام محمد بن عبد الوهاب ومعاصريه منكم ، ثم أيام المعلمي والكوثري ثم أيام الألباني وأبي غدة وأخيراً إلى الفوزان والصابوني ...

وبعد هذا كله ومعه تقولون أننا وإياكم فرقة واحدة ومنهج واحد فهذا ما لا يعقله عقل ولا يصدقه تاريخ .

غير أننا لابد أن نذكر بحقيقة كبرى هي أن النبي ﷺ قد قال : « ستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة » وهذا الخبر الصادق لا يمكن معه اختصار الفرق إلى سبعين ولا إلى سبع فضلاً عن واحدة فالخير إذن كل الخير أن يبحث الإنسان عن الحق ويعتقده ويدعو إليه وإن خالفته الدنيا كلها وأن يجنب الضلال ويدعو إلى نبذه ولو داهنه أصحابه كلهم ، هذا هو الذى سار عليه رسل الله وأمر به الله فلا تصادموا سنة الله وتخالفوا منهج رسله والحمد لله رب العالمين ...



الفهرست

الصفحة

الموضوع

- ملاحظات على كلام الشيخان الصابوني والقوزان ٣
- ذكر بعض مؤلفات شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم في الرد
على الأشاعرة ٦ - ٧
- تكفير الأشاعرة لأهل السنة ٨
- تفسير المراد باصطلاح أهل السنة والجماعة ٩
- حكم الأشاعرة عند أتباع الأئمة الأربعة ١٠ - ١٢
- إثبات أن عوام المسلمين على مذهب أهل السنة ١٣ - ١٤
- تحقيق نسبة ابن حجر وأمثاله لمذهب الأشاعرة ١٤ - ١٦
- الأصول المنهجية التي خالف فيها الأشاعرة أهل السنة ١٧
- الأول : مصدر التلقى ١٨ - ١٩
- الثاني : إثبات وجود الله ٢٠
- الثالث : التوحيد ٢١
- الرابع : الإيمان ٢٢
- الخامس : القرآن ٢٣ - ٢٤
- السادس : القدر ٢٤ - ٢٥
- السابع : السببية وأفعال المخلوقات ٢٥ - ٢٦
- الثامن : الحكمة الغائية ٢٦
- التاسع : النبوات ٢٧

- العاشر : التحسين والتفحيح العقلى ٢٨
- الحادى عشر : التأويل ٢٨ - ٣٠
- الثانى عشر : السمعيات ٣١
- الثالث عشر : التكفير ٣٢
- الرابع عشر : الصحابة والإمامة ٣٣
- الخامس عشر : الصفات ٣٣
- أمثلة للتناقض والمكابرة العقلية فى منهج الأشاعرة ٣٤ - ٣٧
- ضابط من ضوابط معرفة الفرق واختلافها ٣٧ - ٣٩
- تحديد المراد بالفرقة الناجية فى أحاديث النبى ﷺ ٣٩ - ٤١
- الحكم على الأشاعرة أنهم من أهل القبلة ، لا من أهل السنة ٤٠ - ٤١
- موقف أهل السنة من ألفاظ الوعيد ٤٢ - ٤٦
- كلمة التوحيد أساس توحيد الكلمة ٤٧ - ٥٠

صدر حديثاً

التعريف بكتب الحديث المشتملة

تأليف
الدكتور الشيخ

محمد بن محمد أبو شهبه
أستاذ علوم القرآن والحديث
بجامعة الأزهر ومبلِّغ المذاهب

مكتبة الحكم

١٠ شارع الشيخ علي العلياني خلف مسرح الجمهورية - القاهرة

صدر حديثاً

شرح

العقيدة الولائية

لابن تيمية

تأليف

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

مكتبة الحكم

١٠ شارع الشيخ علي الغنياتي - خلف مسرح الجمهورية - القاهرة